

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٤٦

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨٩ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/72/221)

مشروع قرار (A/72/L.6)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد
يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لعرض
تقرير الوكالة لعام ٢٠١٦.

السيد أمانو (تكلم بالإنكليزية): توشك الذكرى السنوية
الستون لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الانتهاء.
وخلال العقود الستة الماضية، أسهمت الوكالة في السلام والأمن
الدوليين وأحدثت تغييرا حقيقيا في حياة الملايين من الناس.
وبفضل دعم الدول الأعضاء وتفاني الموظفين الممتازين، نفخر

بالإنجازات الهامة التي تحققت في جميع مجالات عملنا على مدى
تلك الفترة، بما في ذلك خلال الـ ١٢ شهرا الماضية. وقد عُيِّن
التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221)
على الجمعية العامة.

إن تسخير العلم والتكنولوجيا ضروري لأغراض التنمية.
ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إلى البلدان النامية في
صميم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو أحد أهم مجالات
عملنا. وبرنامج الوكالة للتعاون التقني أساسي لإنجاز ولايتنا
المتثلة في "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". وقد
أدى إلى تحسين الصحة والرخاء لملايين الناس ووفر فوائد هائلة
لمجتمعات بأكملها. وتساعد الوكالة الآن البلدان على تحقيق
أهداف التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والأغذية والزراعة
والصناعة وإدارة المياه والصحة وكذلك في مجالات أخرى.
ونحن نركز على نقل المعارف والخبرات التقنية. وتعمل الوكالة
بشكل وثيق مع الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة، بما في ذلك

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org).
وسيُعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة مبسّرة

الرجاء إعادة التدوير



1737447 (A)



الكهربية منخفضة الانبعاث الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. ولا تنتج محطات الطاقة النووية تقريباً أي انبعاثات غازات الدفيئة أو ملوثات الهواء أثناء تشغيلها، وتكون الانبعاثات خلال دورة حياتها بأكملها منخفضة للغاية. ولذلك، فإن زيادة استخدام الطاقة النووية، وكذلك مصادر الطاقة المتجددة، سيساعد البلدان على تحقيق أهدافها المتعلقة بتغير المناخ.

وقد عقد المؤتمر الوزاري الدولي للوكالة بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين في أبو ظبي قبل ١٠ أيام. وقال رئيس المؤتمر، في بيانه الختامي،

”بالنسبة للعديد من البلدان، تمثل الطاقة النووية تكنولوجيا مجربة ونظيفة وآمنة واقتصادية تقوم بدور متزايد الأهمية في تحقيق الأمن في مجال الطاقة، والحد من تأثير تقلبات أسعار الوقود الأحفوري، والتخفيف من آثار تغير المناخ وتلوث الهواء“.

وفي آب/أغسطس، تم افتتاح مستودع مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة في كازاخستان. وهو ما سيوفر آلية الملاذ الأخير لمنح البلدان الثقة بأنها ستكون قادرة على الوفاء باحتياجاتهم المستقبلية من الوقود النووي.

وإذ أنتقل الآن إلى التحقق النووي، فإن عدد الدول التي تطبق اتفاقات ضمانات الوكالة يبلغ ١٨٢ دولة. وأشجع جميع البلدان على تنفيذ البروتوكول الإضافي، الذي يشكل أداة قوية للتحقق تمنح الوكالة إمكانية أكبر للحصول على المعلومات والوصول إلى المواقع. وهناك ١٣٠ بلداً الآن لديها بروتوكولات إضافية نافذة.

وتواصل الوكالة التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، ورصد ذلك. ويجري تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بالجال النووي التي تعهدت بها إيران بموجب خطة العمل، وتخضع الآن لأقوى

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، من أجل تحقيق مصلحة الدول الأعضاء. واجتذب أول مؤتمر دولي بشأن برنامج التعاون التقني للوكالة، والذي عُقد في هذا العام، مشاركة رفيعة المستوى وعزز الوعي بدورنا الفريد في نقل التكنولوجيا النووية.

ويستمر إحراز تقدم ممتاز في عملية تحديث مختبرات التطبيقات النووية للوكالة بالقرب من فيينا. والعملية هي أحد أهم المشاريع التي اضطلعت بها الوكالة على الإطلاق، وذلك بحجم استثمارات من المرحح أن يصل لحوالي ٦٠ مليون يورو. وإنني ممتن للبلدان الـ ٣١ وعدد من الأفراد الذين جعلوا ذلك ممكناً من خلال مساهماتهم السخية المالية والعينية. وتقدم المختبرات الثمانية المساعدة إلى أكثر من ١٥٠ بلداً في مجالات مثل الأغذية والزراعة والصحة والبيئة.

وتم افتتاح المختبر الجديد لمكافحة الآفات الحشرية في أيلول/سبتمبر. وسيساعد هذا المختبر البلدان على استخدام التقنيات النووية لتحسين مكافحة الآفات مثل البعوض وذباب تسي تسي وذباب الفاكهة. وفي غضون بضعة أعوام، سيزيد المجموع المختبري الموسع، عند اكتماله، إلى حد كبير من قدراتنا بصفتنا دولا حائزة للتكنولوجيا، مما يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الوكالة البالغ عددهم ١٦٨ دولة.

ومن المرحح أن تقدم الطاقة النووية إسهاماً متنامياً في تحقيق التنمية المستدامة في العقود القادمة. وتدعم الوكالة البلدان التي تريد إدخال الطاقة النووية أو توسيع نطاق البرامج القائمة. إن ٧٠ في المائة من الكهرباء في العالم تأتي اليوم من الوقود الأحفوري. في حين يأتي ١١ في المائة من الطاقة النووية، وهي إحدى التكنولوجيات الأقل إصداراً لانبعاثات الكربون لتوليد الكهرباء. غير أن الطاقة النووية تولد قرابة ثلث المجموع العالمي من الكهرباء المنخفضة الانبعاث الكربوني. وإذا أريد للأهداف المحددة المتعلقة بتغير المناخ بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ أن تتحقق، سيتعين أن تصبح ٨٠ في المائة من إجمالي الطاقة

الوكالة. وقد عملت الوكالة، بما تتمتع به من انتشار واسع النطاق وخبرة تقنية منقطعة النظير في جميع أنحاء العالم، بوصفها المنبر العالمي للتعاون في مجال الأمن النووي على مدى عقود من الزمن. وما برحت الدول الأعضاء تنوه باستمرار بالدور الرئيسي الذي تضطلع به في تعزيز إطار الأمن النووي. واعتمد مجلس محافظي الوكالة خطتنا للأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر. وبناء على طلب الدول الأعضاء، نواصل توسيع نطاق المساعدة التي نقدمها لتمكين البلدان من تقليل خطر استخدام المواد النووية وغيرها من المواد المشعة بطريقة خبيثة.

إن الإدارة السليمة للموارد المحدودة أمر ضروري إذا أريد للوكالة أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. وسواصل العمل على تحقيق التوازن بين هذه الاحتياجات الفعلية وحقيقة أن كثير من الدول الأعضاء تواجه استمرار قيودا مالية.

وأتناول مسألة التكافؤ بين الجنسين بين موظفي الوكالة على محمل الجد. فقد قمنا بزيادة نسبة النساء بصورة كبيرة في الفئة الفنية والفئات العليا. وتبلغ هذه النسبة الآن ٢٩,٤ في المائة، وهي أعلى نسبة على الإطلاق. ولكن بمقدورنا، بل من واجبنا، أن نحسن أداءنا. وفي حزيران/يونيه، أصبحت مناصرا دوليا للمساواة بين الجنسين، كجزء من شبكة للقيادات تضم صانعي القرار الرئيسيين بهدف كسر الحواجز الجنسانية، والتزمت بزيادة نسبة النساء في الوكالة على أعلى المستويات.

ومنذ أن أصبحت المدير العام للوكالة منذ ثماني سنوات تقريبا، ركزت على ضمان أن تظل الوكالة منظمة دولية للاتقان تحقق نتائج ملموسة على وجه السرعة.

وقد عيّنتي الدول الأعضاء في الوكالة لفترة جديدة مدتها أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الأول/ديسمبر. وسيظل تركيزي

نظام للتحقق النووي في العالم. وقد قام مفتشونا بتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى المواقع في البلد والحصول على المزيد من المعلومات بشأن البرنامج النووي الإيراني، الذي أصبح أصغر مما كان عليه قبل أن تدخل خطة العمل حيز النفاذ. وتواصل الوكالة التحقق من عدم تحويل مسار استخدام المواد النووية التي أعلنت عنها إيران بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. ولا تزال عمليات التقييم جارية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

ولا أزال أشعر بقلق بالغ إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن التجربة النووية التي أجرتها في أيلول/سبتمبر، وهي التجربة السادسة والأكبر حتى الآن، أمر مؤسف للغاية. وأدعوها إلى الامتنال التام لالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة. وعلى نحو ما تذكر الجمعية، فقد طلب من مفتشي الوكالة مغادرة البلد عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، لا تزال الوكالة ترصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق الصور الساتلية، وعن طريق جمع المعلومات من مصادر مفتوحة. كما نعمل على الحفاظ على استعدادنا للعودة إليها عندما تتيح التطورات السياسية ذلك.

وتكتسي السلامة والأمن أهمية بالغة في جميع استخدامات التكنولوجيا النووية، سواء لأغراض الطاقة أو لغير أغراض الطاقة. فكلاهما مسؤولياتان وطنيتان، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور حيوي في تمكين البلدان من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وقد تم الآن إدراج الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما دايتشي الذي وقع عام ٢٠١١ ضمن معايير السلامة النووية للوكالة، بما يكفل أن تصبح جزءا من ممارسات الأمان العالمي. ويجب دائما أن تأتي السلامة في المقام الأول، ويجب أن نستمر في تعزيز ثقافة السلامة. وأشجع جميع الدول الأعضاء على كفالة التطبيق الواسع النطاق لمعايير الأمان لدى

التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤدي دوراً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ونشدد على العمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة في مجال الأمن والأمان النوويين ونقرّ بدورها المركزي في التحقق. ومع ذلك، نود أن نؤكد مجدداً على أن المسؤولية عن الأمن النووي داخل إقليم الدولة تقع كلياً على عاتق تلك الدولة، وأن الأمن النووي ينبغي ألا يكون شرطاً أو شرطاً مسبقاً لمشاريع التعاون التقني.

وقد شهدت الوكالة ذاتها تحسناً في عام ٢٠١٦ في مسائل الإدارة الخاصة بها. ونشير مع التقدير إلى تزايد نسبة النساء في الفئة الفنية والفئات الأعلى، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الوكالة. ونشجع أيضاً على إعطاء أولوية لمسألة معالجة نقص تمثيل الدول الأعضاء في طاقم موظفي الوكالة.

يشرف إندونيسيا أن ترأس مجلس محافظي الوكالة لهذا العام. ولذلك، يسرني أن أتمكن من اغتنام هذه الفرصة لكي أعرض على الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" (A/72/L.6). وقد اعتمد مشروع النص بتوافق الآراء إثر مشاورات عُقدت في فيينا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. كما جرت مشاورات غير رسمية في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. إن مشروع القرار، الذي تعتمده الجمعية سنوياً، مُستمد من شرط قائم على النظام الأساسي للوكالة واتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٥٧. وعلى غرار السنوات السابقة، يحيط النص علماً بتقرير الوكالة ويعرب عن التقدير له. كما يحيط علماً بالقرارات والمقررات التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية السنوية الحادية والستين، المعقودة في فيينا خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر. ويناشد مشروع القرار الدول الأعضاء أن تواصل دعم أنشطة الوكالة.

في السنوات القادمة منصباً على تحقيق نتائج ملموسة في كل ما يتعلق بـ "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه تقرير الوكالة (انظر A/72/221). أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/72/L.6.

السيدة كريسنامورتى (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه تقرير الوكالة (انظر A/72/221) للسنة التقييمية ٢٠١٦ وعلى بيانه، الذي قدم معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة.

تود إندونيسيا التأكيد مجدداً على أهمية الدور الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية وكذلك في مجال الأمن والأمان النوويين. وتواصل الوكالة الاضطلاع بدور هام في توفير المساعدة الفنية والدعم اللازم للدول الأعضاء الراغبة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤيد إندونيسيا تماماً عمل الوكالة وأولوياتها والتقدم الذي أحرزته في عام ٢٠١٦. ونشجع أمانة الوكالة على متابعة برنامج عملها بطريقة متوازنة من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء وضمان تعميم فوائد العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو فعال.

ونشير باهتمام إلى أن ١٣ من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ تتصل اتصالاً مباشراً بمجالات اختصاص الوكالة. وتسهم الجهود التي تبذلها الوكالة وتعاونها ومساعدتها في التطبيقات النووية في عدد من الميادين، بما في ذلك الغذاء والزراعة والتكنولوجيا النووية وتوليد الطاقة ودورات الوقود والصحة، في

النوعية للأغراض السلمية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ويكرر الإعراب عن استعداداته للمساعدة في العملية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف.

إن نظام ضمانات الوكالة عنصر أساسي من عناصر نظام عدم الانتشار النووي وهو يؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في هذا المجال في حالات عدم الامتثال. ويقرّ الاتحاد الأوروبي كذلك بالتحديات الخطيرة التي ينطوي عليها الانتشار والتي لا تزال تشكل تهديداً للأمن الدولي وبأهمية إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية لهذه التحديات.

وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي الاتفاق الذي أيدته مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، دعامة رئيسية ووظيفية للهيكل الدولي لعدم الانتشار بحيث أن الحفاظ عليها بات أكثر أهمية في وقت يشتد فيه التهديد النووي. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن الوكالة قد تحققت ثماني مرات من أن إيران تنفذ جميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي عقب إنشاء نظام رصد شامل وصارم. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي بوضوح، جنباً إلى جنب مع المجتمع الدولي، عن التزامه بضمان أن يبقى الاتفاق قائماً، وهو يدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ كل أجزاء خطة العمل تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي هذا الصدد، يكرر الاتحاد الأوروبي أهمية ضمان أن تواصل إيران التقيد الصارم بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي وأن تتعاون بشكل كامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، بما في ذلك عبر توفير إمكانية الوصول المطلوبة بالكامل. ومن المهم للغاية أن تتوصل الوكالة إلى استنتاج عام، والذي يشكل، إلى جانب التنفيذ الكامل والمستمر لخطة العمل، أمراً أساسياً لبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي حصراً للبرنامج النووي الإيراني.

ونحن على ثقة بأن جميع الدول الأعضاء في الوكالة ستوافق على أن الوكالة تؤدي دوراً لا غنى عنه في تقديم المساعدة وتعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ويجدونا وطيح الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء في هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

السيد دابوي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام إليه، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

ويسرنا أن نؤيد مشروع القرار A/72/L.46، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221)، الذي يعيد التأكيد مرة أخرى على دور الوكالة الذي لا غنى عنه فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية وفي المساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها عملياً في الأغراض السلمية، وكذلك في نقل التكنولوجيا والتحقق النووي والأمان والأمن النوويين. ويسرنا أيضاً أن نلاحظ الدعم القوي المُعرب عنه لعمل الوكالة.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً تاماً بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للتنفيذ الكامل والتام والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نعتبرها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار والدعامة الأساسية للجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونعتبرها أمراً حيوياً في زيادة تطوير تطبيقات الطاقة

الأوروبي بقوة مفهوم مستوى الدولة، فضلا عن مواصلة تطوير وتطبيق وتعزيز قدرات الخدمات التحليلية، وتحليل المعلومات وتكنولوجياها. ويدعم الاتحاد الأوروبي مهمة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برنامج دعم الضمانات التعاوني التابع للمفوضية الأوروبية وبرامج الدعم التي تقدمها بعض الدول الأعضاء فيه.

ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن تنفيذ الأمان النووي على الصعيد العالمي ومواصلة تحسينه، يكتسي أهمية قصوى. ولا يزال هدف الأمان النووي، المدرج أيضا في المبادئ المكرسة في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي التي اعتمدها في عام ٢٠١٥ الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، يمثل أولوية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويدرج الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ضمن أولوياته خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي وقضايا الأمان الشاملة، على النحو الذي حددته الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، ويشدد على أهمية الإبقاء عليهما في صدارة عمل الوكالة.

ويدعم الاتحاد الأوروبي مهمة، في إطار استراتيجيته لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦) إلى جانب المبادرات الدولية الأخرى التي تسهم في تعزيز الأمان النووي، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وفريق الاتصال غير الرسمي المعني بالأمن النووي. وما برح الاتحاد الأوروبي يدعم دائما عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. ومن مجموع ٢٦٠ مليون يورو التي خصصناها لتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيد العالمي، للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، تُخصّص أكثر من ١٠٠ مليون يورو لمبادرة المفوضية الأوروبية لمراكز التميز الإقليمية في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

وفي هذا الصدد، من الضروري كفالة أن تصدق إيران على بروتوكولها الإضافي في أقرب وقت ممكن. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما مهمة الوكالة الدولية الطويلة الأجل للتحقق من التزامات إيران المتعلقة بالبرنامج النووي ورصدها، ويشير إلى أهمية كفالة الموارد اللازمة للوكالة للاضطلاع بدورها.

ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الأسلحة النووية وأنشطة القذائف التسيارية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن التطورات الأخيرة التي تخالف العديد من قرارات مجلس الأمن تهدد السلم والأمن الدوليين وتُخل بالتوازن الاستراتيجي في آسيا وما وراءها. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العدول عن مسارها، والتخلي عن برنامج أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، ووقف جميع الأنشطة ذات الصلة فورا، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية و ضمانات الوكالة دون إبطاء، والتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية والتصديق عليها. ويرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) في ١١ أيلول/سبتمبر. ونود أن نشير في هذا الصدد إلى اعتماد الاتحاد الأوروبي تدابير مستقلة جديدة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر لاستكمال تعزيز جزاءات مجلس الأمن بغية زيادة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها. وسيظل الاتحاد الأوروبي يعتبر أن من المهم للغاية الحفاظ على دور الوكالة الضروري في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويحث الاتحاد الأوروبي النظام السوري على التعاون الفوري والشفاف مع الوكالة لحل جميع المسائل المتعلقة، بما في ذلك عن طريق إبرام وتنفيذ بروتوكولها الإضافي في أقرب وقت ممكن. وندعو إلى تحقيق عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة، جنبا إلى جنب مع بروتوكولاتها الإضافية، دون إبطاء. ويؤيد الاتحاد

ونحن ندعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية، كما نوفر لهما الخبرة التقنية، بمتوسط قدره ١٥ يورو مليون دولار سنويا.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه تقرير عمل الوكالة (انظر A/72/221) في عام ٢٠١٦.

وقد أكد وفد موناكو مجددا في المنتدى العلمي للوكالة في أيلول/سبتمبر أن "موناكو ملتزمة التزاما تاما ببناء عالم سلمي أفضل من خلال استخدام التطبيقات النووية لأغراض التنمية المستدامة". فبمساعدة البلدان في استخدام التقنيات النووية وتقنيات النظائر، تسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسهاما مباشرا في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. وينعكس الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية في العديد من المجالات التي تعتبرها موناكو ذات أهمية خاصة.

ففي مجال البيئة، توفر تقنيات النظائر المشعة تقييمات دقيقة لتحاث التربة والمناطق الأكثر عرضة له. وهذه التقييمات يمكن أن تعكس مسار عملية تدهور الأراضي وتؤدي إلى استعادة التربة، مما يساعد على وقف فقدان التنوع البيولوجي. وكما ذكر في التقرير السنوي للوكالة، احتفل مختبر دراسات البيئة البحرية في عام ٢٠١٦ بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه. وقد أنشئ المختبر في موناكو من أجل مساعدة الدول الأعضاء في رصد التلوث البحري وتحليل الملوثات في العينات البحرية، بالتعاون الوثيق مع برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد درب أكثر من ٤٠٠ عالم حتى الآن. وفي مجال الزراعة، يمكن أن تحسن تقنيات النظائر النووية الأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال اكتشاف الأمراض الحيوانية والوقاية منها، وحفظ التربة، وإدارة الري والموارد المائية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية منع الإرهاب النووي وإساءة استعمال المواد النووية والمشعة. ونحن نؤيد بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار الأمن النووي العالمي. ونرحب باعتماد خطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١. وندعو الدول الأعضاء في الوكالة إلى ضمان موثوقية واستدامة الموارد المخصصة لتلك الخدمات. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هو حاليا ثاني أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي حتى الآن بما مجموعه ٤٥ مليون يورو في صندوق الأمن النووي، إلى جانب ٧٥ مليون يورو أخرى من الدول الأعضاء فيه، وذلك لفائدة حوالي ١٠٠ بلد.

ورحب الاتحاد الأوروبي أيضا بدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥ حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٦. وسنواصل مساعدة الدول على التنفيذ الكامل للأحكام المعدلة في الاتفاقية وسنشجع الوكالة على تعزيز عالمية الانضمام إليها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بمزايا النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، ويهنئ كلا من كازاخستان والوكالة على تشييد وافتتاح مرفق مكرس لتشغيل بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة، بشكل ناجح. ويدعم الاتحاد الأوروبي المشروع بحول ٢٥ مليون يورو بما في ذلك ٢٠ مليون يورو، للحصول على اليورانيوم المنخفض التخصيب وحوالي ٤,٤ مليون يورو للتدابير المتصلة بالسلامة والأمن، ويرحب بإطلاق الوكالة لعملية الاقتناء المنصفة والشفافة التي يتطلبها إنشاء البنك.

وأخيرا، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٨ الأعضاء فيه يؤيدان بقوة برنامج الوكالة للتعاون التقني، بما في ذلك من خلال صندوق التعاون التقني والمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. والاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر مساهم في البرنامج،

من العالم، مثل البحر الأحمر والمحيط الهندي والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وأود أن أسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به مركز التنسيق الدولي المعني بتحمض المحيطات في المختبرات البيئية في مجالات البحوث والتعاون العلمي وبناء القدرات. وأود أن أشير هنا إلى أن الولايات المتحدة هي التي أعلنت إنشاءه أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢، كما أقر بالدعم المالي الذي لا غنى عنه والذي لا تزال تقدمه.

وفي عام ٢٠٠٨، وقعت موناكو والمنظمة الدولية التي ترعى المفاعل التجريبي الحراري النووي اتفاق شراكة من شأنه الموافقة على التزام مالي من جانبنا بمبلغ ٥,٥ مليون يورو على مدى ١٠ سنوات، وينص على عقد مؤتمر دولي بانتظام في موناكو، فضلا عن توفير التمويل اللازم لمرحلة ما بعد زمالات الدكتوراه، وإعطاء العلماء الشباب الفرصة لمتابعة دورة لمدة سنتين في مجال البحوث الحرارية النووية. وقد استضافت موناكو أيام انعقاد مؤتمرات الطاقة الاندماجية الدولية بمشاركة موناكو والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، التي تعقد كل ثلاث سنوات منذ عام ٢٠١٠، وآخرها، منتدى الأعمال التجارية الذي اشتركت في تنظيمه موناكو والمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، في شباط/فبراير ٢٠١٦، وضم ٥٠٠ مشارك من بين علماء ومهندسين وصناعيين من أكثر من ٢٠ بلدا مختلفا. وفي الختام، تثق موناكو ثقة كاملة في الوكالة ويسرها أن تستمر كمشاركة في صياغة مشروع القرار A/72/L.6، الذي سنعتمده في ختام هذه الجلسة.

السيدة فيدوروفيتش (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): أود أن أعرب عن الشكر باسم وفد جمهورية بيلاروس، للسيد يوكيا أمانو على إحاطته الإعلامية الشاملة عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في عام ٢٠١٦، وأهنئه على إعادة

وتؤيد موناكو بقوة الوكالة وبرامجها الصحية الرامية إلى خفض الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية. وتدعم موناكو على وجه الخصوص، منذ عام ٢٠٠٨، برنامج العمل من أجل علاج السرطان، الذي يستهدف توفير خدمات مرفق الطب الإشعاعي ويوفر التدريب النظري والعملي للمهنيين الصحيين المتخصصين. وتعد أنشطة الوكالة الرامية إلى تخطيط برامج الطاقة النووية النظيفة ومصادر الطاقة النظيفة والموثوقة والميسورة التكلفة، وضمان الوصول إليها، من المساهمات الهامة الأخرى التي تضطلع بها الوكالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن البحث العلمي الذي يجري باستخدام الأدوات النووية، بدعم من الوكالة، يساعد في وضع التدابير والسياسات الرامية إلى مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ وآثاره. ويمكن استخدام تقنيات النظائر لدراسة عمليات بيولوجية معينة، مثل تشكيل صدفات وهياكل الأنواع، وكذلك نمو العوالق النباتية، التي تعد أساس السلسلة الغذائية البحرية برمتها.

إن تحمض المحيطات، وهو نتيجة مباشرة لكل من تغير المناخ وزيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، يشكل أحد المجالات التي اضطلعت الوكالة وموناكو بعمل كثير فيه. وفي هذا الصدد، نرحب بمشاركة السيد ديفيد أوزبورن، مدير المختبرات البيئية، في الحوار بين الشركاء المكرس لتناول الموضوع برئاسة صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني في مؤتمر المحيطات المعقود في حزيران/يونيه. وفي مثال آخر على التزامنا اشتركت المختبرات البيئية للوكالة ومركز موناكو العلمي في تنظيم سلسلة من حلقات العمل الدولية بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحمض المحيطات، وعقدت الحلقة الرابعة في موناكو في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقد حضر ٦٠ خبيرا من ٢٣ بلدا وناقشوا حلولاً عملية وقابلة للتطبيق، توائم مناطق معينة

المتكاملة للاستعراض التنظيمي، وخدمات استعراض تصميم الموقع والأحداث الخارجية، وسنواصل التعاون مع الوكالة. ونحن سعداء بالاهتمام المتزايد ببرنامج الوكالة للتعاون التقني. ونعتقد أن الاعتراف بدور الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة هو أحد أهم الإنجازات التي تحققت في السنوات القليلة الماضية. ولقد أصبح استخدام التكنولوجيا النووية من أجل التقدم في المجالات التي يستطيع السكان أن يشعروا حقا بمنفعتها، سواء في مجال الطاقة أو الدواء أو الزراعة، فضلا عن ضمان إتاحة الوصول إلى هذه التكنولوجيات، من الجوانب المميزة للوكالة والمعروفة جيدا. وقد مكنتنا مشاريع بيلاروس للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من زيادة فعالية تدريب العاملين في قطاع الطاقة النووية وضمان الأمن النووي والإشعاعي، وأسهمت إسهاما كبيرا في تطوير الطب النووي.

كما ساعدتنا في حل المشاكل الخاصة المتصلة بالتنمية المستدامة للأراضي التي دمرتها كارثة تشيرنوبيل. ونحن نقدر تقديرا عاليا مساهمة الوكالة في التعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل. لقد ساعدتنا في كثير من الجبهات. واليوم، نعتبرها أحد شركائنا الأساسيين في تنفيذ مبادرات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى المناطق المتضررة فيما تبذله من جهود لأغراض التنمية المستدامة.

ونلاحظ العمل الفعال للوكالة في تنفيذ ضمانات عدم الانتشار النووي. وتؤيد بيلاروس بإخلاص نظام ضمانات الوكالة، وترى أن المضي في تعزيزه مهم جدا. ومن المهم بصفة خاصة الإبقاء على نظام ضمانات الوكالة المفهوم والموضوعي وغير المسيس والمدعوم تقنيا، قائما على أساس الاتفاقات المبرمة بين الوكالة والدول الأعضاء فيها. وتؤيد بيلاروس تأييدا كاملا عمل الوكالة، ونحن من بين مقدمي مشروع القرار A/72/L.6.

السيدة ميلز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة للمشاركة في النظر في التقرير السنوي

انتخابه للمنصب الهام كمديرها العام، وأتمنى له كل النجاح في عمله في المستقبل. ونرى أن الوكالة قد تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية في جميع مجالات نشاطها الرئيسية الثلاثة - تنفيذ الضمانات، وتيسير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وضمان سلامة استخدامها.

لقد وضع العديد من الدول اليوم آمالها في الطاقة النووية بوصفها مصدرا نظيفا ورخيصة للطاقة التي يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة. ولذا فإن عمل الوكالة في المساعدة على تطوير الطاقة النووية المأمونة له أهمية خاصة، وهو مطلوب. ولقد اختارت بيلاروس أيضا استخدام الطاقة النووية. ونأمل في المستقبل القريب أن يتم إنتاج حصة كبيرة من الكهرباء التي يحتاجها بلدنا من مفاعل الطاقة النووية البيلاروسي، وهو حاليا قيد التشييد وسيمكننا من ضمان تدفق ثابت من الطاقة الرخيصة والنظيفة إيكولوجيا. وغني عن القول أن من المسلم به منذ أمد طويل أن الأمن النووي يجب أن يكون أولوية في كل مرحلة من مراحل دورة حياة محطة الطاقة النووية، بدءا من التخطيط إلى السحب من الخدمة. ونؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في إعداد المعايير الدولية للأمن النووي وإحراز تقدم في هذا الشأن. وبالنسبة لبيلاروس، التي عانت معاناة كبيرة بسبب كارثة تشيرنوبيل، وتقوم الآن ببناء أول محطة للطاقة النووية يكتسي الأمن النووي وقضايا الشفافية أهمية بالغة. وإننا نتعاون بصورة نشطة مع الوكالة في كل المجالات، ونحن ممتنون للدعم الذي تقدمه.

ويشير تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221) إلى أن عدد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على خدمات استشارية ودراسات مستقلة مستمر في التزايد، الأمر الذي نعتقد أنه يشكل دليلا على الطلب والفائدة العملية للخدمات التي تقدمها الوكالة. وفي العام الماضي، استضافت بيلاروس اثنتين من الخدمات الهامة لاستعراض الوكالة، الخدمة

النوية وتعزيز المعايير ضد استخدامها. ونتطلع إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المعاهدات في تحقيق تلك الأهداف.

وتمشيا مع التزام بلدي باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والعلمية، أقر برلمان جامايكا قانون السلامة النووية والحماية من الإشعاع. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥ أنشأنا هيئة تنظيم المواد الخطرة، ومن خلال هذه الأطر وغيرها نواصل تنظيم الأنشطة والممارسات والمرافق التي تنطوي على الإشعاع المؤين والتكنولوجيا النووية.

تولي الرئاسة، نائب الرئيس، السيد سايكال (أفغانستان)

ويسعدنا بصفة خاصة أن الوكالة تواصل اجتذاب أعضاء جدد، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نرحب بزميلتنا غرينادا الشريكة في الجماعة الكاريبية، والتي أقر عضويتها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكما لاحظنا في المؤتمر الذي اختتم مؤخرا، تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بلدنا من المساعدة التقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا التي توفرها الوكالة. ونحن نتطلع إلى العمل مع غرينادا بوصفها أحدث أعضائها. ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن التقدير للدول الأعضاء التي ساهمت في صندوق الوكالة للتعاون التقني، ويشجع الدول التي في مركز يتيح لها ذلك على مواصلة تقديم الدعم له من أجل ضمان أن تكون موارده متناسبة مع الزيادة في عضويته والطلب المتزايد على المساعدة التي يقدمها.

وترحب جامايكا بالجهود التي تبذلها الوكالة من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونعتقد أن ذلك يبشر بالخير من أجل المزيد من التأزر بين الأولويات الإنمائية الوطنية والمساعدة المقدمة من الوكالة ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأوسع نطاقا. ونشجع بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام جامايكا القوي بالعمل

للكوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221). وعلى غرار المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، أود أن أشكر المدير العام على بيانه وأقر بالعمل القيم الذي اضطلعت به الوكالة خلال العام الماضي. ونود أيضا أن نهنئه على إعادة تعيينه لقيادة الوكالة ونؤكد له دعم جامايكا المستمر في هذا الصدد.

وتولي جامايكا أهمية بالغة للعمل الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وخلال السنة الماضية، استفدنا من طائفة المساعدات التقنية وأنواع أخرى من المساعدة التي كانت مهمة في العديد من المجالات الرئيسية ذات الأولوية، مثل التعليم والصحة والبحوث، بما في ذلك برنامج العمل من أجل علاج السرطان. وما زلنا نشهد توطيد وتوسيع العلاقة التي حظينا بها مع الوكالة منذ أن أصبحنا عضوا فيها عام ١٩٦٥. وجامايكا فخورة بأن تكون طرفا في خمس من اتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعددة الأطراف وفي اتفاقات الضمانات. وبالإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع التزامنا بالشراكة مع الوكالة الدولية، سوف تستضيف جامايكا ثلاث من حلقات عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أمن المواد الإشعاعية أثناء نقلها في الربع الأول من عام ٢٠١٧ والربع الأخير من عام ٢٠١٨، على التوالي. وفي مطلع هذا العام أودعت جامايكا أيضا صك قبولها عملا باتفاق التعاون الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولا يزال عمل الوكالة في ما يتعلق بتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتطبيق نظام الضمانات لأغراض التحقق والسلامة والأمن يكتسي أهمية بالغة. وبالتالي، وسنواصل تشجيع الدول. وبالتالي، فإننا نواصل تشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات الدولية الملزمة قانونا على أن تفعل ذلك وأن تلتزم بالعمل صوب القضاء التام على الأسلحة النووية. ويمثل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه معلما هاما في الجهود الرامية إلى نزع الشرعية عن الأسلحة

وفي الوقت نفسه نتطلع، مع بقية المجتمع الدولي، إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ أحكام معاهدة حظر الأسلحة النووية. لقد عُقد اجتماع الجمعية بشأن الموضوع بعد عقود من إبرام المعاهدة الأصلية لعدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار). ومع ذلك لا تزال ثمة بواعث للقلق حيث لا يزال هناك عدد صغير من الدول التي تحتفظ بترساناتها النووية وتنضم دول أخرى إلى صفوفها. ولذلك لا يمكننا تحقيق هدفنا حتى تقتنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن الأسلحة النووية الحالية لن تستخدم أبداً، وسوف يتم تفكيكها جميعاً. ويتطلب النهج غير التمييزي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث - نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي والشفاف للتكنولوجيا النووية.

ويعرب بلدي عن تقديره للجهود التي تبذلها الوكالة لدعم الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وفي تنفيذ برامجها الإنمائية في إطار برنامج التعاون التقني الذي ترصده الوكالة. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم البرنامج وبرامج الرصد والتحقق الأخرى للوكالة. وينبغي ألا يؤثر تعزيز نظام ضمانات الوكالة سلبي على التعاون التقني والمساعدة. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تنتهج سياسة تقييد نقل دول أخرى للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، مخالفة للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، وبما يعرقل برنامج التعاون التقني.

ومرة أخرى، نؤكد على أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وكذلك قرار مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وسيظل هذا القرار سارياً إلى حين تحقيق الأهداف المنشودة منه.

مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودعم الجهود التي تبذلها في السنوات المقبلة.

السيد المجربي (ليبيا): يؤكد بلدي مجدداً التزامه بجميع الاتفاقيات الدولية في مجال نزع السلاح، ولا سيما تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وسنواصل تعاوننا مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لدعم الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك الصكوك وتهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل، استناداً إلى فهمنا للكوارث التي يمكن أن تنجم عن تلك الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠٠٣، سارعنا طوعاً إلى إعلان تفكيك برنامج الأسلحة النووية والانضمام إلى البروتوكولات الإضافية ونظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ضوء التهديد الخطير الذي تشكله هذه الأسلحة للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما حين تُفتقد المساءلة والحكمة.

وعلى غرار بقية المجتمع الدولي، فإننا نشعر بالقلق إزاء استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وباستعراض تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221)، نلاحظ تزايد الوعي والإدراك لدى المجتمع الدولي بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين في حين تملك بعض الدول أسلحة معينة يمكنها استخدامها أو التهديد باستخدامها. وبدلاً من ذلك، ينبغي إنهاء سباق التسلح النووي. وتتمثل أفضل طريقة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية في عدم إنتاجها أو تجربتها بل تدمير مخزوناتنا من خلال تحقق دولي صارم، وتشجيع التعاون المشرم بين الدول التي تُستخدم فيها الطاقة النووية لأغراض التنمية ولخدمة البشرية. ولا ينبغي أن يقتصر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تحويل المواد النووية من الاستخدامات النووية إلى الاستخدامات السلمية، بل ينبغي أن يشمل التحقق من قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض وتفكيك ترساناتها.

وترحب ماليزيا باعتماد خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ولقد كان التعاون بين ماليزيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية مثمرا وتضمن العديد من الأنشطة المشتركة في مجال الأمن النووي، مثل التدريب المنضدي والميداني المشترك بين ماليزيا وتايلند لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المشعة، وإعداد حفر التخلص من النفايات ومرفق الخلية الساخنة المتنقل. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال زيادة مشاركة الخبراء الماليزيين في أنشطة الوكالة وبرامجها. ونقدر تقديرا عاليا الدعم الذي قدمته الوكالة بهدف تعزيز قدرات الكشف الوطنية لماليزيا في مجال مكافحة الإرهاب النووي، في دورة ألعاب جنوب شرق آسيا مؤخرا عام ٢٠١٧، المعقودة في كوالالمبور. إن فوائد الأمن النووي تبرر تمويلنا لتلك الأنشطة من خلال كل من الميزانية العادية وصندوق الأمن النووي.

ويعلق وفد بلدي أهمية كبيرة على تعزيز جميع جوانب السلامة النووية. وتنعم ماليزيا بالتعاون المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الحماية من الإشعاع والسلامة الإشعاعية وسلامة مفاعلات البحوث، والرصد البيئي لحالات الطوارئ وسلامة إدارة الوقود المستهلك وإدارة النفايات المشعة. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الوكالة وغيرها من الدول الأعضاء في الوكالة من أجل تحسين وتعزيز الجوانب ذات الصلة من السلامة النووية، حسب أولويات السلامة المحددة في تقرير المدير العام بشأن استعراض الأمان النووي لعام ٢٠١٨. وتؤكد الاستضافة الناجحة للمؤتمر الدولي الأول لبرنامج التعاون التقني في فيينا، مجددا، الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في تقريب الدول الأعضاء من تحقيق أهدافها وأولوياتها الإنمائية.

وتدرك ماليزيا الأدوار الهامة للعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية والطاقة النووية والتطبيقات غير المتصلة بالطاقة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتمشيا مع التزامنا الجماعي وتقاسم المسؤوليات من أجل تحقيق أهداف

ولا تزال إسرائيل تتحدى المجتمع الدولي. ولم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. وهذا مصدر قلق عميق له أثر سلبي على السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ونحن ندعو المجتمع الدولي والدول الوديدة لحمل إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

السيدة آلويسوس دريس (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية):
تغتتم ماليزيا هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة (انظر A/72/221)، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونشيد بالمدير العام لالتزامه وقيادته للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترحب ماليزيا بتقرير للوكالة لعام ٢٠١٦، الذي قدم موجزا شاملا للأنشطة التي تقوم بها الوكالة بالتشاور مع الدول الأعضاء في مجالات التكنولوجيا النووية والسلامة النووية والأمن النووي والتحقق النووي والتعاون التقني. ونسلم بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنسيق التعاون الدولي ومساهماتها الهامة على نحو متزايد في المجال النووي من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على المجالات التالية لأولويات وإنجازات ماليزيا هذا العام.

فنحن نقر بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمثل ركيزة أساسية في نظام عدم الانتشار النووي. ونسلم أيضا بدور الوكالة الذي لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونلاحظ الدور الهام الذي أدته في أنشطة الرصد والتحقق ونعترف بها بوصفها السلطة التقنية المختصة الوحيدة للتحقق المستقل من التزامات الضمانات النووية للدول الأعضاء.

في مجال الاختبارات غير الإتلافية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وفي مجال التجهيز الإشعاعي للبولىمر الطبيعي والمواد النانوية للفترة الثالثة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ونحن نتطلع إلى الحصول على اعتراف مماثل بشأن الاحتباس الحراري لأشعة غاما. وماليزيا بصفتها مركزا متعاوناً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ملتزمة بتقاسم تجربتها وخبرتها في هذه المجالات مع البلدان الأخرى من خلال التدريب وبرامج الزمالات.

وعلى الرغم من التزامنا الراسخ بمبدأ التوازن بين الأنشطة الترويجية وغير الترويجية، تعتقد ماليزيا أن جميع برامج وأنشطة الوكالة لها نفس القدر من الأهمية. ولا تزال ماليزيا تفي بمساهماتها في كل من الميزانية العادية للوكالة وصندوق التعاون التقني، بالكامل وفي الوقت المناسب. ونشجع جميع الدول الأعضاء على أن تفعل ذلك، حتى تتمكن الوكالة من الوفاء بمسؤوليتها وفقا لولايتها القانونية.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا التزام ماليزيا بمواصلة التعاون الطويل الأمد في عمل الوكالة أثناء اضطلاعها بولايتها. وفي هذا الصدد، يسر ماليزيا أن تشارك في تقديم مشروع القرار (A/72/L.6) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية) أود في البداية أن أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره (انظر A/72/221).

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية أهمية أن تتمكن جميع الدول من إعمال حقها غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويشمل هذا الحق الطبيعي لكل دولة في أن تشارك إلى أقصى حد ممكن في تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

التنمية المستدامة، دخلت ماليزيا وبوتسوانا في شراكة مع الوكالة لاستضافة حدث جانبي بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية في الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على الفقر والهدف ٢، المتعلق بالأمن الغذائي والهدف ٣ بشأن الصحة البشرية والهدف ٩ بشأن البنية التحتية والتصنيع والابتكار. وقد عقد على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة، الذي عقد في الفترة من ١٠ إلى ١٩ تموز/يوليه في نيويورك.

ونعتقد أن مؤتمر عام ٢٠١٨ الذي سيعقد على المستوى الوزاري بشأن التطبيقات النووية والمؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين المعقود مؤخرا عام ٢٠١٧ في أبو ظبي يمكنهما توفير إسهامات قيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمشيا مع الخطة الخمسية الحادية عشرة لماليزيا، "ربط النمو بالسكان"، نجحنا في استضافة حلقة دراسية مع الوكالة في الوكالة النووية الماليزية في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليه لتعزيز زيادة الوعي بمساهمات العلوم والتكنولوجيا النووية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتعتبر ماليزيا أن المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية وسيلة هامة للغاية من أجل دعم أنشطة الوكالة المتعلقة بالتطبيقات السلمية للعلم والتكنولوجيا. ويسرنا أن نكون أحد المساهمين في المبادرة، بالنظر إلى دورها الهام في جمع موارد خارجة عن الميزانية لدعم الأنشطة العديدة المتصلة بالأغراض السلمية.

ويؤدي البحث والتطوير أدوارا بالغة الأهمية في تحقيق الأهداف الطويلة الأجل للعلم والتكنولوجيا النووية لما فيه المنفعة الجماعية للدول الأعضاء والوكالة. وتقر ماليزيا تماما بمساهمة تجديد مختبرات التطبيقات النووية في الأنشطة العلمية والبحثية. وتقدر ماليزيا اعتراف الوكالة بخبرتها في مجال البحث والتطوير. ويشرفنا أن نكون مركزا متعاوناً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية

انتشار الأسلحة النووية ووفائها بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة في العديد من تقارير الوكالة، بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة ذات الصلة. وبالتالي، فإن أي ادعاء بأن إيران لا تمتثل لالتزامات خطة العمل الشاملة المشتركة غير ذي موضوع ولا مصداقية له. إن خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها صكاً دولياً ساري المفعول، لا يمكن أن يعاد التفاوض بشأنها أو إلغاؤها من جانب واحد. وبالمثل، فإن أي ادعاء من جانب واحد يسعى إلى تمديد مدة التدابير الطوعية لإيران لبناء الثقة يتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة، والأهم من ذلك، أنه يتعارض تعارضاً واضحاً مع الحقوق غير القابلة للتصرف للدول بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما برحت إيران، وستظل ملتزمة بخطة العمل الشاملة المشتركة، طالما أن جميع المشاركين في خطة العمل يوفون أيضاً بجميع التزاماتهم بالكامل وفي الوقت المناسب. لذا نحث المشاركين في خطة العمل على الاضطلاع بجميع التزاماتهم بصدق والامتناع عن أي عمل يتعارض مع أحكام الاتفاقية. وفي الواقع، إن ذلك يصب في مصلحة المجتمع الدولي وجميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، يلزم أن يستمر الدعم الحالي للتنفيذ الكامل لخطة العمل من جانب جميع المشاركين.

السيد هاهن تشونغني (جمهورية كوريا): إن جمهورية كوريا بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تولي أهمية كبرى لعمل الوكالة، وستظل داعماً قوياً للدور الفريد الذي تضطلع به الوكالة في جعل العلوم والتكنولوجيا النووية متاحة لفائدة الناس في كل مكان. وأود أن أعرب عن تقديري للمدير العام يوكيا أمانو على قيادته في الوقت الذي تُعد فيه ولاية الوكالة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز السلامة والأمن النوويين، وتعزيز التحقق النووي وعدم الانتشار

فكما ورد في المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

”تسعى الوكالة إلى تسريع وتوسيع نطاق مساهمة الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم“.

وفي هذا السياق، تشدد إيران على أن المسؤولية الأساسية للوكالة تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء في البحوث المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتطبيقاتها العملية. وإذا تقدر إيران الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالة، فإنها تشدد على ضرورة مواصلة تعزيز هذه الأنشطة على نحو يهدف، بوجه خاص، إلى تحقيق توقعات البلدان النامية.

وينبغي التأكد من أن برنامج التعاون التقني للوكالة سيظل عادلاً ومستداماً من خلال الموارد المالية والبشرية الكافية والمضمونة والتي يمكن التنبؤ بها. وتشدد إيران على أن الوكالة، باعتبارها منظمة حكومية دولية مستقلة قائمة على العلم والتكنولوجيا، هي السلطة العالمية الوحيدة المختصة المسؤولة عن التحقق من امتثال الدولة لالتزاماتها باتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار. وفيما يتعلق بدور ومهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاقات ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تود إيران التأكيد على أنه ينبغي الاضطلاع بجميع هذه الأنشطة بما يتفق تماماً مع الصكوك ذات الصلة الملزمة قانوناً، وينبغي مراعاة شواغل ومصالح الدول الأعضاء، وخاصة بما ينسجم تماماً مع التقيد الصارم بمبدأ السرية.

وإذا يؤخذ في الحسبان المتزايد للطاقة النووية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، فإن إيران مصممة على مواصلة ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تطوير البحوث لإنتاج واستخدام الطاقة النووية، بما في ذلك تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية. وقد تأكد امتثال إيران لجميع التزاماتها بموجب اتفاق ضمانات عدم

يتوقف على استعدادها للدخول في حوار هادف والوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) في ١١ أيلول/سبتمبر، وتؤيده تأييدا تاما. ومن الضروري أن توضح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكوريا الشمالية أنها ستواجه عواقب خطيرة ما لم تغير حساباتها الاستراتيجية من خلال تنفيذها بإخلاص لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن اتخاذ قرار أقوى بالإجماع بشأن هذا الموضوع في المؤتمر العام للوكالة هذا العام هو بالمثل تطور جدير بالترحيب يؤكد الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي للحالة. ونحث مرة أخرى كوريا الشمالية على أن تبدأ السير على طريق نزع السلاح النووي وإحلال السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو كوريا الشمالية إلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، والامتناع عن المزيد من الأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار.

وفي الوقت نفسه، تقدر جمهورية كوريا الجهود الأخيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تعزيز استعدادها للتحقق من البرنامج النووي لكوريا الشمالية، بما في ذلك إنشاء فريق للتفتيش في كوريا الشمالية. وإلى أن تتمكن الوكالة من استئناف الرصد والتحقق هناك، ستعمل جمهورية كوريا مع شركائها للحفاظ على اليقظة، وتنسيق الاستجابة البناءة من جانب المجتمع الدولي للمسألة النووية لكوريا الشمالية بهدف تسويتها سلميا.

إن من أولويات الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين الحفاظ على الزخم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي هذا الصدد، تلاحظ جمهورية كوريا بارتياح أنه خلال السنة الماضية، واصلت الوكالة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال المساهمة في التنمية المستدامة. وواصلت الوكالة من خلال

في جميع أنحاء العالم مهمة دوما للقضايا المدرجة في جدول الأعمال الدولي.

إن التحقق النووي يشكل ركيزة أساسية من ركائز عمل الوكالة ويؤدي دورا لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية. وتعتبر جمهورية كوريا تطور تنفيذ الضمانات وسيلة أساسية من وسائل تعزيز فعالية وتحسين كفاءة نظام الوكالة للتحقق. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح أن الوكالة واصلت في عام ٢٠١٦ تعزيز الضمانات من خلال تحديث وتطوير نهج الضمانات على مستوى الدولة بالتشاور مع السلطات المختصة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، ترحب جمهورية كوريا باستمرار الوكالة في التحقق والرصد بشأن تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالنظر إلى أهمية البروتوكول الإضافي في تمكين الوكالة من استخلاص الاستنتاج العام بأن جميع المواد النووية في الدولة هي للأنشطة السلمية، نأمل أن تواصل إيران مؤقتا تطبيق البروتوكول الإضافي ريثما يتم التصديق عليها.

وفي ٣ أيلول/سبتمبر، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية السادسة في أعقاب تجربتين نوويتين في العام الماضي والعديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك اثنتان من القذائف العابرة للقارات، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن. وتدين حكومة جمهورية كوريا بشدة التجربة النووية المتهورة وغير المتسمة بالمسؤولية لكوريا الشمالية. وعوضا عن كشف أي بوادر تدل على تخلي كوريا الشمالية عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية، يشير تقرير المدير العام إلى أنشطة نووية تثير القلق في موقع يونغبون ومنجم بيونغسان، ومنشأة التركيز.

إن الاستجابة السلبية المستمرة لكوريا الشمالية تجاه الجهود الدبلوماسية للمجتمع الدولي تؤكد ضرورة التأكيد مجددا برسالة قوية وموحدة على أن الطريق إلى السلام والاستقرار والازدهار

إن خطر استخدام مواد نووية أو غيرها من المواد المشعة في أعمال إجرامية أو في أفعال مخالفة للقانون، لا يشكل مصدر قلق لفرادى الدول الأعضاء فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، ففي حين أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع بالكامل داخل نطاق الدولة، فإنه يمكن تعزيزها إلى حد كبير من خلال الالتزامات الجماعية التي تدعمها الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي.

وترى جمهورية كوريا أن المؤتمر الدولي الأول للأمن النووي: الالتزامات والإجراءات، الذي عقد بفيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان من أبرز أنشطة هذا العام في مجال الأمن النووي. وكان ذلك ممارسة قيمة لتبادل الخبرات ومناقشة الدروس المستفادة وتحديد الاتجاهات الناشئة والنظر في الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المتعلقة بالأمن النووي على الصعيد العالمي. كما أعرب المشاركون عن تأييدهم الواسع النطاق للدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي. وستعمل كوريا مع الدول الأعضاء الأخرى على تعزيز الدور المركزي للوكالة بدعم ملموس.

وقد كان البدء في نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، في أيار/مايو ٢٠١٦، معلما بارزا في الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وأسهمت جمهورية كوريا بنشاط في الاجتماع الثاني لممثلي الدول الأطراف في الاتفاقية والتعديل المدخل عليها في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونرحب بتركيز أمانة الوكالة على تعزيز الانضمام العالمي إلى التعديل، ونشجع جميع الدول الأطراف على وضع وتنفيذ واستدامة نظام مناسب للأمن النووي من أجل توفير الحماية المادية للمرافق النووية والمواد النووية في الأغراض السلمية.

وقد أسهم استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية إسهاما كبيرا في رفاه الإنسان وفي ازدهار كوكبنا والرخاء المشترك منذ تأسيس الوكالة في عام ١٩٥٧. إن استمرار

برامجها للتعاون التقني، تطوير ونقل التكنولوجيات النووية إلى الدول الأعضاء، ومساعدتها على بناء القدرات البشرية من أجل التنمية المستدامة واستخدام التقنيات النووية وتقنيات النظائر من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالغذاء والزراعة والصحة البشرية والموارد المائية والبيئة وإنتاج النظائر المشعة وتكنولوجيا الإشعاع.

وتشدد جمهورية كوريا، بوصفها مساهمة في صندوق التعاون التقني على ضرورة توفير التمويل الكافي لهذه البرامج من أجل تعظيم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونعتقد أن تسديد التبرعات المعلنة للصندوق بشكل كامل وفي الوقت المحدد يظل مسؤولية أساسية لجميع الدول الأعضاء في الوكالة، ونتطلع إلى أن تحرز الأمانة مزيدا من التقدم في تحسين نوعية برنامج التعاون الفني، وزيادة إبراز دور البرنامج من خلال تأمين الشراكات والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ونظرا للدور الأساسي الذي يؤديه الأمان النووي في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية، يرحب وفد بلدي بالجهود الجارية التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحديد الأولويات من أجل تعزيز السلامة النووية والإشعاعية وفي مجالات النقل والنفايات، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن الوكالة تواصل تحليلها للدروس المستفادة من حادثة فوكوشيما داييتشي، وأنه قد تم إدراج تلك ضمن عدد من متطلبات السلامة التي نشرت العام الماضي. كما نشجع جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من استعراضات الأقران والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة، ولا سيما الدول الأعضاء التي شرعت في تنفيذ برنامج جديد للقوة النووية أو قامت بتوسيع نطاق برنامج قائم، إذ ثبت أنها ذات قيمة كبرى في إنشاء الهياكل الأساسية الوطنية للسلامة وتعزيزها.

لقد أضفينا الطابع الرسمي على شراكتنا طويلة الأمد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تعزيز مذكرة التفاهم الوطيدة بين سنغافورة والوكالة بشأن برنامج تدريب بلدان ثالثة التي تم توقيعها خلال زيارة المدير العام أمانو إلى سنغافورة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، استضافنا العديد من الدورات والزيارات العلمية وزمالات التدريب وسواصل بذل المزيد. كما تتمتع سنغافورة حاليا بعضوية مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، وتتطلع إلى مواصلة إسهاماتها في عمل الوكالة.

ثانيا، نرحب بشراكات الوكالة على الصعيد الإقليمي. فقد أبرمت جميع الدول الأعضاء العشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفاقات تطبيق الضمانات مع الوكالة، تماشيا مع أحكام المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. كما نرحب باستمرار التعاون التقني بين الوكالة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن شبكة الهيئات التنظيمية المتعلقة بالطاقة الذرية. وتعمل الشبكة بالتعاون الوثيق مع الوكالة بشأن مشروع للتعاون التقني الإقليمي يرمي إلى دعم إنشاء قاعدة بيانات إقليمية تتعلق بالنشاط الإشعاعي البيئي، وإنشاء إطار التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وستواصل سنغافورة الإسهام في أنشطة بناء القدرات في المنطقة في مجالات مثل السلامة النووية والاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ من خلال استضافة المشاركين في الدورات التدريبية الإقليمية.

ثالثا، تؤيد سنغافورة الدور المحوري الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان إطار عالمي قوي ومستدام للأمان والأمن النوويين. وفي هذا الصدد، تم عقد اجتماعين هامين منذ آخر مناقشة - المؤتمر الدولي للأمن النووي والاجتماع الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي. وقد شجعتنا التطورات الإيجابية في كلا الاجتماعين. إن الإعلان الوزاري بشأن الأمان النووي الذي اعتمد بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي للأمن النووي يعكس الالتزام الجماعي للدول الأعضاء

الوكالة في خدمة المجتمع الدولي خدمة جيدة، ينعكس في الزيادة المستمرة سواء في عضويتها أو الطلبات على خدماتها في جميع مجالات العلوم والتطبيقات النووية. وستواصل جمهورية كوريا دعمها الثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية وولايتها، ويسعدها أن تنضم إلى المقدمين الآخرين لمشروع القرار A/72/L.6، بشأن تقرير الوكالة.

السيد غوه يان كيم (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد بلدي، أتقدم بالشكر للمدير العام يوكيا أمانو على التقرير السنوي الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221). ونود أيضا أن نكرر تهانينا للمدير العام أمانو على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثالثة. وبوسعه التعويل على دعمنا وتعاوننا الكاملين. ويسر سنغافورة أن تشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار A/72/L.6 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعرب عن تقديرها للبعثة الدائمة لإندونيسيا على عملها الممتاز في تيسير مشروع القرار. وأود أن أدلي ببضع نقاط موجزة عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أولا، أقامت سنغافورة والوكالة الدولية للطاقة الذرية شراكة قوية على مر السنين. وتصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لعضوية سنغافورة الصين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد انضمت سنغافورة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٦٧، بُعيد نيلها الاستقلال. وبعد ذلك، تلقت سنغافورة مساعدة تقنية قيمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات مثل علاج السرطان وقياس الإشعاع من أجل تعزيز قدراتها في المجالات الحيوية، مثل الصحة العامة والحماية من الإشعاع.

وبعد أن استفادت سنغافورة من المساعدة الإنمائية للوكالة، فإنها حاليا ترد المعروف من خلال العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم البلدان النامية الزميلة في تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة من خلال تقديم المساعدة التقنية.

إلى أنه جرى ربط ١٠ مفاعلات نووية جديدة بالشبكة في عام ٢٠١٦ وأن القدرة العالمية على توليد الطاقة النووية وصلت إلى ٣٩٢ غيغاواط في نهاية عام ٢٠١٦.

ونخطط علما بالجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز دور التكنولوجيا النووية في مواجهة التحدي المتعلق بالمناخ والطاقة. ونشجع الوكالة على مواصلة مشاركتها في الأنشطة التي تقدم صورة متوازنة للطاقة النووية وإمكاناتها للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. ونقدر الدور الذي تضطلع به الوكالة في تقديم الدعم المتكامل للدول الأعضاء التي تنظر في وضع برنامج للطاقة النووية أو تخطط لإنشاء هذا البرنامج أو تشرع فيها. وفي ذلك السياق، فإن المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين المعقود مؤخرا في أبو ظبي جدد التأكيد على أهمية إسهام الطاقة النووية في الجهود الرامية إلى بلوغ الغايات المحددة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وتولي الهند أهمية كبيرة لأعمال الوكالة في الميادين المختلفة للعلوم النووية. ونسهم في تلك الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات الفنية والمشاريع البحثية المنسقة. وما فتئت برنامج الوكالة وأعمالها في مجال التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة والصحة البشرية والتغذية وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة والصناعة مفيدة للغاية للبلدان النامية في تلبية احتياجات هذه البلدان. وسنواصل تقديم دعمنا لمثل تلك البرامج للوكالة بتقديم خدمات الخبراء وتوفير فرص التدريب في مؤسسات مرموقة للخبراء من الدول الأعضاء.

إننا نؤيد الدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي. وكانت الهند من الدول الأولى التي صدقت على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وشعرت بالسرور لرؤية بدء نفاذ التعديل في العام الماضي. ونناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد أو تصدق على الاتفاقية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ أن تفعل ذلك في أقرب وقت

بتعزيز الأمن النووي بطريقة شاملة. وفي الاجتماع الاستعراضي السابع لاتفاقية الأمان النووي، شهدنا عددا من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي تطبق مبادئ إعلان فيينا بشأن الأمان النووي لعام ٢٠١٥، على متطلباتها الوطنية.

أخيرا، المنشآت النووية ليست محصنة من الهجمات الإلكترونية. وتلك المخاطر ليست من نسج الخيال، ولا بد من معالجتها. ولا بد أن يتضمن الهيكل الشامل والمستدام للأمن النووي الوطني تشمل عناصر مقاومة الهجمات الإلكترونية. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤيد سنغافورة أعمال الوكالة في وضع إرشادات إضافية للأمن النووي بشأن أمن المعلومات والحوسيب للمنشآت النووية وما يتصل بها من برامج تدريب.

وتتمتع سنغافورة بشراكة مثمرة مع الوكالة منذ ٥٠ عاما. ونتطلع إلى تعميق تعاوننا وحوارنا مع الوكالة. ووفد بلدي على ثقة من أن جهودنا المشتركة لاستكشاف مجالات جديدة للتعاون ستكفل استمرار ازدهار هذه العلاقة في السنوات المقبلة.

السيد بايابو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر المدير العام يوكيا أمانو على تقريره (انظر A/72/221). إن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشور هام للوقوف على المهام الأساسية التي تؤديها الوكالة الدولية في تعزيز وضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وشاركت الهند في تقديم مشروع القرار A/72/L.6، بشأن أنشطة الوكالة. إن مناقشة اليوم فرصة هامة للتفكير في الدور البالغ الأهمية الذي أدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بولايتها لدعم البلدان في سعيها للحصول على الطاقة النووية المأمونة والأمنة وفي أنشطتها للتعاون التقني، وتقديم التطبيقات النووية للدول الأعضاء في الوكالة. وتعتبر الهند الطاقة النووية خيارا هاما للطاقة اللازمة لمواجهة تحديات الطلب المتزايد، ومعالجة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ وتقلب أسعار الوقود الأحفوري، وضمان أمن إمدادات الطاقة. وننوه

ازدياد المخاطر على الأمن النووي. ولا يزال أمام الحوكمة النووية العالمية طريق طويل وشاق. وتأمل الصين أن تركز الوكالة على الجوانب التالية في أعمالها في المستقبل.

أولاً، نأمل أن تعزز الوكالة الطابع العالمي لنظامها للضمانات وفعاليتها وعدالتها. ويواجه النظام الدولي لمنع الانتشار النووي تحديات هائلة، إذ أن بعض الدول لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يزال هناك حالة للحمود فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي للوكالة أن تواصل تعزيز عالمية نظامها للضمانات وفعاليتها بهدف ضمان الحياد والموضوعية وإجراء مشاورات كاملة مع الدول الأعضاء. ونأمل أن تواصل أمانة الوكالة حوارها وتواصلها مع الدول الأعضاء بشأن تنفيذ الضمانات على مستوى الدول.

ثانياً، نأمل أن تعزز الوكالة استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، وزيادة مقدار المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية. وتشجع الصين الوكالة على تعزيز وتنسيق عمليات التبادل التقني النووي بزيادة استثمار مواردها في تلك الأنشطة، والمراعاة الكاملة لطلب البلدان النامية، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقاسم فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ثالثاً، نأمل أن تؤدي الوكالة الدور الأساسي في تعزيز السلامة النووية والأمن النووي العالميين. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز تنفيذ معاييرها للسلامة النووية ومبادئها التوجيهية للأمن النووي، وتعزيز خدماتها لاستعراض الأقران، وتيسير بناء قدرات الدول الأعضاء، بغية زيادة مستوى السلامة النووية والأمن النووي الدوليين. وينبغي للوكالة أن تواصل متابعة وتقييم التعامل مع حادثة فوكوشيما داييوشي، وتقديم التقارير في الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء.

يمكن. ويسرنا أيضاً أن نشير إلى أن الوكالة ستنظم المؤتمر الدولي المعني بالحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية الذي سيعقد الأسبوع المقبل في فيينا.

ونخطط علماً بتنظيم الوكالة الناجح للمؤتمر الدولي للأمن النووي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في فيينا، الذي حضره حوالي ١٠٠ ٢ مشارك، بمن فيهم ٤٧ ممثلاً على المستوى الوزاري من ١٣٩ دولة عضواً في الأمم المتحدة. وينبغي للوكالة أن تستفيد من نتائج المؤتمر بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وننوه مع شعور بالارتياح بالتبرعات المالية المقدمة من الدول الأعضاء التي بلغت ٤٧،٤ ملايين يورو في عام ٢٠١٦ لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة، ونحث المزيد من الدول الأعضاء على الاشتراك في الصندوق. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بالتقرير الذي قدمه السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أعمال الوكالة (انظر A/72/221).

وخلال العام الماضي، أوفت الوكالة فعلياً بالتزاماتها بموجب النظام الأساسي وأحرزت تقدماً إيجابياً في تشجيع استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية، وتعزيز السلامة النووية والأمن النووي، والمحافظة على منع انتشار الأسلحة النووية. إن الصين تقدر الأعمال الجدية التي أنجزتها الوكالة. وفي الوقت الحاضر، يستمر ازدياد قوة الدفع وراء الطاقة النووية العالمية. وإزاء خلفية اعتماد أهداف التنمية المستدامة وبدء نفاذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، من المتوقع أن تضطلع الطاقة النووية بدور متزايد الأهمية في ضمان الإمداد بالطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. ويزداد نطاق انتشار استخدام التكنولوجيا النووية في النهوض بالتنمية الاقتصادية وخدمة الصحة البشرية. بيد أن حالة منع الانتشار النووي الدولي حالة خطيرة. فلا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الأمان النووي، ويتواصل

السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): أودّ، في البداية، أن أعرب عن تقدير دولة الإمارات العربية المتحدة للعمل المشترك مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأودّ أيضا أن أعرب عن تقديري للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، لقيادته الجديرة بالثناء، ونتقدّم له بالتهنئة على إعادة انتخابه. ونؤكد على أهمية مشروع القرار A/72/L.6، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، والذي تشارك بلادي في تقديمه.

أدركت دولة الإمارات منذ انضمامها للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدور الأساسي والمحوري الذي تضطلع به الوكالة في مجال تعزيز الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية بهدف تطوير برامج الطاقة النووية الوطنية، وغيرها من التطبيقات السلمية. كما تواصل الوكالة القيام بدورها الرئيسي في دعم تبادل المعرفة العلمية والخبرات النووية بين دولها الأعضاء.

وفي هذا الصدد، تؤكد دولة الإمارات مجددا على موقفها بشأن أهمية العمل الوثيق والمطابق لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية والالتزام بمعايير الأمن النووي وحظر الانتشار.

كما تشيد دولة الإمارات بدور الوكالة الرئيسي في نقل التكنولوجيا والمعرفة بهدف دعم الاحتياجات التنموية للدول الأعضاء. حيث يسهم برنامج الوكالة للتعاون التقني في دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون من خلال تبادل أفضل الممارسات والشراكات الاستراتيجية، وغيرها من الخدمات القيمة في مجالات تطوير البنية التحتية والموارد البشرية اللازمة لبرنامج نووي آمن وناجح.

في الختام، تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن تطلعها إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واجتماع الدولي لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية بشكل يضمن الطبيعة المسؤولة والأمنة للأنشطة النووية. كما تعرب عن

رابعا، إننا نأمل أن تكون الوكالة محايدة وموضوعية وأن تواصل المساعدة في معالجة القضايا النووية الإقليمية الساخنة. وتقدر الصين الجهود التي بذلتها الوكالة لتيسير تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، وتدعم ولاية الوكالة للرصد والتحقق. كما تؤيد الصين الوكالة في دورها الملازم لرصد الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفقا لولاية الوكالة.

وتلتزم الصين دائما، في تطويرها للطاقة النووية، باتخاذ نهج معقول ومنسق ومتوازن نحو الأمن النووي، على نحو ما وضعه الرئيس شي جين بينغ. وفي الوقت الحالي، ننفذ تنفيذا كاملا المبادرات العملية التي قدمها الرئيس شي في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، العاصمة. وأصدرت الصين مؤخرا قانونا للسلامة النووية، يقدم الدعم القوي لتطوير الطاقة النووية المأمونة والمستدامة في الصين. وتم التوقيع على اتفاق عبور لنقل اليورانيوم المنخفض التخصيب لدعم مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيسان/أبريل الماضي، وهو سيسهم في إنجاح عمل مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب.

وعلاوة على ذلك، تتعاون الصين تعاوناً وثيقاً مع الوكالة، ومع غانا، والولايات المتحدة وعدة بلدان أخرى. ففي أفريقيا، أنجزت الصين بنجاح مشروع مفاعل غانا المصدري النيوتروني المصغر لتحويل اليورانيوم المنخفض التخصيب، في آب/أغسطس الماضي. وستواصل الصين تقديم المساعدة في نيجيريا وفي أماكن أخرى في تحويل المفاعلات البحثية المصدريّة النيوترونية المصغرة، استنادا إلى نموذج غانا. وبلاستفادة الكاملة من مركز الامتياز في مجال الأمن النووي ومركز التدريب الجمركي لأغراض الكشف عن الإشعاع، فإن الصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف بشأن المزيد من برامج التبادل والتدريب من أجل تحقيق المزيد من المنافع العامة لبقية العالم.

ويؤيد الوفد الروسي تحسين مهام الرصد التي تضطلع بها الوكالة، بما في ذلك عن طريق اعتماد البروتوكول الإضافي لضمانات الوكالة بوصفه معياراً معترفاً به عالمياً للتحقق في مجال عدم الانتشار. وأياً كانت الإصلاحات التي يتم إدخالها على الضمانات، ينبغي أن تظل آلية تطبيقها موضوعية وغير مُسيّسة ودقيقة تقنياً وأن تكون مفهومة للدول الأعضاء في الوكالة، فضلاً استنادها إلى حقوق والتزامات الأطراف وفقاً لاتفاقات الضمانات. واتباع نهج موضوعي غير متحيز للتحقق النووي يمثل عنصراً أساسياً للحفاظ على شرعية نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية بوجه عام.

وتشارك روسيا بنشاط في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها من الجهات المانحة المالية، بما في ذلك من خلال تقديم تبرعات إلى صندوق التعاون التقني وصندوق الأمن النووي. وإننا نؤيد كل التأييد الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون التقني وما تقدمه من مساعدة ذات صلة إلى البلدان النامية. ونعمل، من جانبنا، بنشاط على تعزيز تطوير الطاقة النووية في بلدان أخرى.

وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وقعنا على اتفاقات تعاون نووي سلمي مع بوليفيا وغانا وزامبيا والأردن وكوبا والمملكة العربية السعودية وتونس. وفي هذا الصدد، نود أن نوجه الانتباه أيضاً إلى أن مقر المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم يوجد على أراضي الاتحاد الروسي، حيث تكون جميع الدول مدعوة إلى المشاركة في تطوير الطاقة النووية والتقيد بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار.

ويدعم الاتحاد الروسي عمل الوكالة ويشدد على دورها القيادي في إرساء علاقات التعاون بين الدول وفي تبادل الخبرات في مجال الأمن النووي المادي. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن المسؤولية عن ضمان كفاءة النظم الوطنية وموثوقيتها في هذا

تقديرها للمدير العام للوكالة ولأمانة الوكالة على العمل الدؤوب والمنجزات التي حققتها الوكالة والواردة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦ (انظر A/72/221).

السيد لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يشكر الوفد الروسي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على عرضه التقرير المتعلق بأنشطة المنظمة التي يرأسها (انظر A/72/221). وتنظر روسيا إلى أنشطة الوكالة بعين الرضا. ويحدونا الأمل في أن تواصل الوكالة تكثيف جهودها الرامية إلى تطوير الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية في جميع أنحاء العالم وتوسيع نطاق التعاون الدولي في هذين المجالين، فيما تقوم بتحسين نظام عدم الانتشار العالمي وتعزيزه.

إن الطابع الفريد الذي تتميز به آلية التحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يُمكن من رصد مدى وفاء الدول بالتزاماتها بعدم الانتشار على نحو جدّ فعال في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني هي من بين أهمّ الإنجازات في هذا الاتجاه. وحتى الآن، تُمثل إيران أكثر البلدان خضوعاً للتحقق الوكالة. فقد أنشأت الوكالة بسرعة آلية تحقق شديدة الصرامة كما أنها تتعامل بفعالية مع التحديات التي تواجهها، مما يتيح لها رصد جميع جوانب تنفيذ خطة العمل وتطبيق الضمانات في إيران.

ونقدم، من جانبنا، مختلف أشكال الدعم للوكالة فيما يتعلق بإيران، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية محددة الأهداف للمفتشين بشأن تخصيب اليورانيوم وإنتاج النظائر المستقرة. وقد ذكر المدير العام للوكالة بانتظام في تقاريره أن طهران ماضية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب خطة العمل، بالإضافة إلى تنفيذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المبرم بين الوكالة وإيران.

الهام في إطار أنشطة التحقق التي اضطلع بها في إيران، بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. فالطريقة المحايدة والموضوعية التي اتبعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بمهامها في إيران، وفقاً للطرائق المبينة في خطة العمل وممارسات الضمانات المعيارية، تُسهم أيما إسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

وتنوه البرازيل بالجهود الهامة التي تبذلها الوكالة في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا تزال لوكالة تحتل مكانة فريدة تتيح لها التشجيع والمساعدة على تطوير التكنولوجيا النووية ونقلها في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على الخدمات التي من شأنها أن تساعد في تحسين مستوى المعيشة على الصعيد العالمي، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة تعزيز إدارة التعاون التقني وإدارة العلوم والتطبيقات النووية.

إن البرازيل تؤيد تأييداً كاملاً تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة من حيث التكلفة. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن تفي الدول بالتزاماتها، وأن تعمل الوكالة ضمن الإطار المحدد، مع مراعاة تدابير الضمانات والنطاق المختلفة والمستمدة من الفئات البارزة في الاتفاقات التي أبرمتها الدول الأعضاء. وتعرب البرازيل عن تقديرها للتعاون الفعال بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالة البرازيلية والأرجنتين لحصر المواد النووية ومراقبتها، وهي شراكة فعالة وبناءة بين هيئات التحقق الثنائية والمتعددة الأطراف.

وترى البرازيل أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في التحقق من نزع السلاح النووي، بالنظر إلى قدراتها التقنية ونزاهتها وكفاءتها المهنية التي لا جدال فيها، وأخيراً وليس آخراً، ولايتها القانونية. وفي هذا العام، شكل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية تعبيراً قوياً عن الالتزام القوي للغالبية العظمى من المجتمع الدولي بنزع السلاح النووي.

المجال تقع على عاتق الدول نفسها، التي تحدد المعايير المثلى التي تراها مناسبة.

كما نودّ أن نؤكد على عدم جواز إقحام جدول أعمال نزع السلاح بشكل مصطنع في مسائل الأمن النووي المادي. إن مفتاح نجاح المجتمع الدولي في هذه المسألة الحساسة يكون من خلال تمثيل الدول على أوسع نطاق ممكن في الآليات القانونية الدولية المعنية بالأمن النووي المادي، أي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، فضلاً عن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد قّعت روسيا وصدّقت على هاتين الوثيقتين، وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى التعجيل بإجراءاتها الداخلية بغية الانضمام إلى هذين الصكين الدوليين الرئيسيين.

ويؤيد الوفد الروسي مشروع القرار A/72/L.6، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وهو من بين مقدميه، نظراً إلى أهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة من أجل ضمان إمدادات الطاقة بصورة يمكن الاعتماد عليها وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيد جياكوميلي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرازيل بمشروع القرار A/72/L.6، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، الذي ستعتمده الجمعية العامة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا العام، تفخر البرازيل بكونها إحدى الدول الأعضاء المؤسّسة لها. وتلتزم البرازيل التزاماً راسخاً باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية حصراً، على النحو المكرس في دستورنا وفي ممارستنا التشريعية وفي الاتفاقات الدولية الملزمة قانوناً التي انضمنا إليها.

ونهنئ السيد يوكيا أمانو على تعيينه لفترة ولاية ثالثة مديراً عاماً للوكالة، وننوه بالإنجازات الهامة التي حققتها الوكالة أثناء مدة ولايته السابقة. ونشني، بوجه خاص، على السيد أمانو لدوره

والصناعة الغذائية والزراعة والصناعة. ولذلك، فإنها تتطلع إلى أن تصبح الوكالة طرفاً فاعلاً أساسياً في مساعدة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤكد إكوادور الدور الأساسي الذي يؤديه برنامج الوكالة للتعاون التقني، وتنوّه بالعمل والتدابير التي اعتمدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل توفير برامج أكثر فعالية تعالج أولويات الدول الأعضاء، وتكون نتيجة لعملية المشاورات المستمرة. ويعتبر الحفاظ على هذا النهج، أساسياً لتعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإسهام بشكل حقيقي، في الامتثال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وأود أن أكرر الإعراب عن امتنان إكوادور للدعم القيم الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعقاب المأساة التي سببها الزلزال الذي ضرب المياه الإقليمية لبلدي، والذي بلغ درجة ٧,٨ على مقياس ريختر، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي أدى للأسف إلى وفاة ٦٦٠ شخصا، وجرح ٦٠٠ ٤ شخص، وتشريد ٣٤ ٠٠٠ شخص، وحرمان ١٢٠ ٠٠٠ طفل من التعليم؛ وتضرر زهاء ١٦ ٧٠٠ مبنى، بما في ذلك المستشفيات. وأتاحت دقة وفعالية المدير العام أمانو، وشعبة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برنامج الوكالة للتعاون التقني، للوكالة تقديم المساعدة في الوقت المناسب وعلى نحو ملموس من خلال توفير معدات الأشعة السينية المحمولة، والمولدات الكهربائية، وأفرقة مكرسة للكشف المبكر عن فيروس زيكا، وكاشفات الإشعاع للأشخاص، وقد تمخضت كلها عن فائدة كبيرة فيما يخص تلبية الاحتياجات الناشئة عن حالة الطوارئ في أعقاب الزلزال المدمر. إن إكوادور تقدر بصفة خاصة الزيارة التي قام بها المدير العام إلى إكوادور في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي، عندما كان بوسعه أن يرى

ونأمل أن ترقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء إلى مستوى هذه التوقعات.

إننا نأسف لقرار المدير العام عدم إرسال ممثل الوكالة إلى المؤتمر التفاوضي بشأن المعاهدة، على الرغم من طلب الرئيس، لأن الدول المشاركة كانت ستستفيد من خبرته التقنية. ويحدونا الأمل في أن تكون الوكالة على استعداد للتعاون مع الدول في إطار المعاهدة وتتخذ تدابير للتحقق إذا طلب منها ذلك.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرض تقريره (انظر A/72/221) على الجمعية العامة.

لقد تمكن المجتمع الدولي قبل ستين عاماً، في ظل الحرب الباردة، من الالتزام بالدعوة إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية، مع تجاهل المؤقت للأولوية التي توليها بعض البلدان للردع، من خلال إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعندما ألقى رئيس الولايات المتحدة آنذاك، دوايت أيزنهاور خطاب "تسخير الذرة من أجل السلام" في هذه القاعة بالذات (انظر A/PV.470)، كان هنالك مزيج من الأمل والشكوك بشأن إمكانيات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في تناقض واضح مع العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تترتب عن استخدام الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال. لقد ولى ذلك الوقت، وبعيدا عن تحليل النوايا وراء هذا الخطاب، يمكن القول بأن هناك أملاً، إذا ما أحسن استخدام الطاقة النووية، مع الضمانات اللازمة، فإنها ستوفر وسائل تحقيق المزيد من التقدم والرفاه بما يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

ومن دواعي سرور إكوادور مشاركتها في إنشاء الوكالة، وفي الوقت نفسه، يمكنها أن تشهد على إسهام التكنولوجيا النووية الهام في تطوير القطاعات المهمة الحيوية، مثل الرعاية الصحية

في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فإننا لم نشهد إحراز المزيد من التقدم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. ومع بعض الاستثناءات القليلة والمؤسفة، كررت الغالبية العظمى من الدول، بما فيها إكوادور الإعراب عن بالغ قلقها جراء العواقب الإنسانية ذات الأبعاد الهائلة، والآثار العالمية لأي تفجير نووي عرضي أو متعمد.

وتحاول بعض الدول التي تدعي أنها تعتمد على الأسلحة النووية من أجل ضمان أمنها - رغم أننا ندرك أن استمرار وجود تلك الأسلحة هو ما يولد انعدام الأمن - التقليل من خطورة تلك العواقب الخطيرة بل وحتى إنكارها باستخدام حجج ملتوية. وستواصل إكوادور إعادة التأكيد على أن أي استعمال للأسلحة النووية يشكل جريمة ضد الإنسانية. ونكرر أن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية هو حظرها والقضاء التام عليها.

ولذلك، فقد رحبت إكوادور باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه، والتي وصفها البابا فرانسيس قبل ساعات قليلة بأنها مثال على الواقعية السليمة التي تبعث على الأمل في عالمنا الذي يعج بالفوضى. وتعتز إكوادور كذلك بأنها وقعت على المعاهدة في يوم فتح باب التوقيع عليها. إن المعاهدة هي الأداة اللازمة لسد الثغرة القانونية التي كانت موجودة في القانون الدولي وبالتالي فهي خطوة إضافية نحو الامتثال الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد سبق ذكر ذلك الأمر في العديد من المرات، ولكن غالباً ما يتم تجاهله، خاصة من قبل أولئك الذين يقع عليهم الالتزام الأساسي بتنفيذ المعاهدة. وتضع معاهدة حظر الأسلحة النووية أساساً قانونياً للقضاء على تلك الأسلحة.

ويدعي البعض أن الصك الجديد سيضعف النظام المنشأ بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى العكس من ذلك، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل بما فيه الكفاية

بنفسه المنطقة المتضررة من الزلزال. وأتاحت لنا هذه الزيارة فرصة لاستكشاف إمكانيات المساعدة الإضافية.

وفي إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي، شاركت إكوادور في ٢٨ مشروعاً إقليمياً خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، وستشارك في ١٥ مشروعاً إقليمياً خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقعت إكوادور برنامجها القطري للفترة ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١ مع الوكالة. وتشكل هذه الوثيقة، الإطار المرجعي لتخطيط التعاون التقني مع الوكالة، وتحدد المجالات ذات الأولوية المتصلة بالتنمية، المتفق عليها بشكل متبادل بين إكوادور والوكالة، وتحدد إلى أي مدى يمكن استخدام التكنولوجيات النووية في معالجة الأولويات الوطنية، مع أخذ أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار. ويحدد البرنامج القطري إطار الرعاية الصحية والزراعة والبيئة والصناعة والطاقة والسلامة الإشعاعية بوصفها قطاعات ذات أولوية.

ويسرني أيضاً الإشارة إلى أن إيطاليا أودعت العام الماضي صك التصديق على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

إن إكوادور كبذل يدافع عن السلام ونزع السلاح الشامل ويدين استحداث واستخدام أسلحة الدمار الشامل، يساورها القلق إزاء عودة ظهور سياسات الردع العسكرية القائمة على الأسلحة النووية، كوسائل مفترضة للحفاظ على أمن بعض الدول، وفي الوقت نفسه، تعريض أمن البشرية جمعاء للخطر. ونكرر أن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتجلى في إزالتها بشكل كامل.

ونؤكد موقفنا الثابت المؤيد للتنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون تحيز أو ازدواجية في المعايير، ونكرر قلقنا أنه بينما جرى تنفيذ أهداف المعاهدة فيما يتعلق بعدم الانتشار وممارسة الحق غير القابل للتصرف

المحاولات الرامية إلى تسييس عمل الوكالة بشأن هذه المسألة أو أي مسألة أخرى، وعن رفضنا لها. ويجب علينا جميعاً احترام وإنفاذ الدور التقني للوكالة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): نلتقي مجدداً اليوم في ظروف صعبة وأوضاع بالغة الخطورة يمر بها عالمنا وفي ظل تحديات كثيرة، يأتي في مقدمتها تطوير الترسانات النووية القائمة، بما في ذلك الترسانة النووية الإسرائيلية المتمردة على المواثيق الدولية المنظمة لمنع الانتشار، وإصدار دول نووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تهديدات باستخدام الأسلحة النووية.

ويعلم الجميع هنا، وفي مقدمتهم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، أن مسألة عدم الانتشار النووي تمثل ركيزة من الركائز والأولويات الوطنية لبلدي، سورية، قولاً وفعلاً. إذ بادرت سورية في وقت مبكر جداً إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨، أي قبل العديد من دول الاتحاد الأوروبي التي تدعي اليوم حرصها على نظام عدم الانتشار، في حين أن بعض هذه الدول الأوروبية، إضافة بالطبع إلى تركيا، العضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، لديها أسلحة نووية على أراضيها، بما يشكل حالة عدم امتثال فاضحة لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموجب المادتين الأولى والثانية من أحكام المعاهدة.

لقد وقع بلدي، سورية، على اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية في عام ١٩٩٢، وتقدم في عام ٢٠٠٣، وتحديدًا في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عندما كان بلدي عضواً غير دائم في مجلس الأمن، بمشروع قرار ما زال بالحبر الأزرق في أدراج مجلس الأمن حتى هذه اللحظة. مشروع قرار يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. إذن، فإن مصداقية التزامنا الوطني بعدم الانتشار النووي عصية على التشكيك، لا سيما

وعلى نحو فعال معاهدة عدم الانتشار، المعترف بها في نص معاهدة الحظر بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. إن الدول القادرة حقاً على أن تضعف النظام الحالي - وهي بالفعل تضعفه - هي الدول التي ترغب الآن في تجاهل الالتزامات المقطوعة في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وأهمية المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، أدانت إكوادور بقوة وعلى نحو لا لبس فيه أحدث التجارب النووية، وتكرر دعوتها إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذات السياق، فإنها تدعو الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة دول المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك. وكذلك ندعو، من على هذا المنبر، جميع الدول، بدءاً بالدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية، كدليل ملموس على التزامها بنزع السلاح النووي والقضاء على تلك الأسلحة.

ختاماً، لا يفوتني أن أشير إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، والدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تنفيذ هذا الاتفاق. فقد كانت خطة العمل مثالا ممتازا على أن الدبلوماسية والحوار هما السبيل الوحيد للمضي قدماً في حل الخلافات. ولذلك، فإننا نشجع جميع أطرافها على الاستمرار في تنفيذ أحكامها.

وقد حدد مجلس الأمن، بتأييده لخطة العمل الشاملة المشتركة من خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولة عن القيام بالدور التقني في التحقق. ولذلك، فإن إكوادور ترحب مرة أخرى بالتقرير الأحدث للمدير العام للوكالة الذي قُدم إلى مجلس المحافظين وإلى الجمعية العامة في هذا الصباح، والذي أكد استمرار جمهورية إيران الإسلامية في الامتثال للخطة. ونعرب، في الوقت نفسه، عن قلقنا إزاء

إن استمرار عدم تعاون إسرائيل مع متطلبات الوكالة ومواصلتها تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أي رقابة دولية، وتجاهلها لجميع الدعوات الرامية إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هو الأمر الوحيد الذي يخل بمصادقية عدم الانتشار ويهدد أمن واستقرار دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط ويقوض عالمية المعاهدة، وهي كلها أمور في منتهى الخطورة ومؤكدة وموثقة ومعروفة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكنا نتوقع من السيد المدير العام للوكالة أن يتطرق إليها في بيانه كبديهييات ومسلمات، بدلاً من تكرار استخدام تعابير غير حاسمة وليست ذات دلالة في تقرير الوكالة، مثل "من المرجح جداً" عند الحديث عن عدوان إسرائيل على دير الزور، كما ورد في التقرير.

إن التزام الدول الأعضاء بالنظام الأساسي للوكالة كان يقتضي قيام الولايات المتحدة بالأمريكية بإبلاغ الوكالة بالمعلومات التي كانت بحوزتها قبل تدمير المبنى وليس بعد ثمانية أشهر من قيام الإسرائيليين بتدميره. والشيء نفسه ينطبق على إسرائيل أيضاً، التي لم تمتنع عن تزويد الوكالة بما لديها من معلومات فحسب - هذا إن صحت تلك المعلومات - بل قامت بعدوان عسكري موصوف على سيادة الأراضي السورية متسللة عبر المجال الجوي لدولة مجاورة، هي تركيا، الأمر الذي لم تتعامل معه الوكالة، وفقاً لولايتها المناطة بها، ولم تتخذ إجراءاتها الضرورية وفقاً لمسؤولياتها وصلاحياتها بشأن خرق إسرائيل لالتزاماتها الدولية.

وكلنا يتذكر ما ورد في مذكرات المدير العام السابق للوكالة، السيد محمد البرادعي، والتي تحمل اسم "The Age of Deception: Nuclear Diplomacy in Treacherous Times" (عصر الخداع: الدبلوماسية النووية في أوقات غادرة). كتاب أنصح الجميع بقراءته، لأنه يتضمن كثيراً من الفضائح التي تثبت المصطلح الذي استخدمته، وهو النفاق النووي. سأقرأ من الكتاب، في الصفحتين ٢٢٨ و ٢٢٩:

وأن هذا المشروع، المنسجم مع أحكام وأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد اصطدم آنذاك باعتراض وفد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن، والذي هدد باستخدام حق النقض ضده آنذاك.

إن جملة هذه السياسات الخاطئة تفضح زيف ادعاءات الدول الغربية بالحرص على إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، حيث كان الغربيون هم أنفسهم مسؤولين، على مدى عقود، عن تزويد إسرائيل بالمواد والتكنولوجيا النووية التي مكنتها من امتلاك السلاح النووي ووسائل إيصاله، بما في ذلك الغواصات الألمانية المتطورة القادرة على حمل وإطلاق صواريخ نووية، وهي طبعاً الغواصات التي قدمتها ألمانيا لإسرائيل مجاناً. وقد عمل الغربيون بكل ما أوتوا من قوة على السعي عبثاً لإخراج هذا السلاح الإسرائيلي النووي من دائرة الاهتمام الرئيسية خلال أعمال مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ في نيويورك، وكذلك عملوا على إفشال مؤتمر عام ٢٠١٢ ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. كل ذلك خدمة للتعمية على استمرار إسرائيل في امتلاك السلاح النووي على حساب أمن وسلامة شعوب المنطقة، وبما يثبت سياسات الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير والنفاق النووي.

إن مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يدينا عدوان إسرائيل العسكري الفاضح على بلدي في عام ٢٠٠٧، ولم يدينا كذلك رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها ولم يدينا كذلك رفض إسرائيل التعاون مع الوكالة والسماح لمفتشيها وبالكشف والتحقق من مصدر التلوث المحتمل الناجم عن الصواريخ الإسرائيلية المستخدمة والمواد التي استخدمتها في تدمير وتلويث موقع دير الزور.

(تكلم بالإنكليزية)

في نهاية عام ٢٠٠٨ - وهذه معلومة أشك أن معظم الأعضاء يعرفونها - عندما تم دفن تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة (انسكوم) في صندوق سري من الرصاص المقاوم للاحتراق لن يفتح إلا بعد ٦٠ عاماً، لأن التقرير آنذاك خلص إلى القول إن اللجنة لم تعثر على أسلحة دمار شامل في العراق بعد عمل استمر أكثر من عقد من الزمن، وبالتالي، فإن الذرائع الأمريكية والبريطانية لغزو العراق كانت تضليلية.

ونحن نسأل الدول التي تعمل على تقديم غطاء للسلاح النووي الإسرائيلي، وكذلك نسأل المدير العام للوكالة ذاتها عما قاموا به كلهم من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي اتخذ بالإجماع قبل أكثر من ٣٠ عاماً، بعد قيام إسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي. واسمحوا لي أن اقتبس ما طالب به مجلس الأمن آنذاك، أي قبل ٣٠ عاماً، في الفقرة ٥ من المنطوق،

(تكلم بالإنكليزية)

”يطالب إسرائيل على وجه الاستعجال بوضع

منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة

الذرية“.

(تكلم بالعربية)

لقد أفرد المرجع المهم حول التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الذي يصدره معهد ستكهولم لأبحاث السلام الدولي، فصلاً كاملاً لما أسماه ”القوى النووية الإسرائيلية“، بصيغة الجمع.

وهذا الكتاب لم يفرد أي فقرة أو سطر أو كلمة عن شيء اسمه برنامج نووي سوري.

وأنا أكرر دعوتي من على هذا المنبر للسيد المدير العام للوكالة الدولية إلى قراءة هذا الفصل واستخلاص العبر منه، والتعامل فوراً وبحسم مع السلاح النووي الإسرائيلي الذي يهدد

”من أغرب الأمثلة وأكثرها وضوحاً على النفاق النووي المتعدد الأوجه والأطراف، يأتي بالتأكيد قصف إسرائيل لمنشأة دير الزور في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وما أعقب ذلك الهجوم. فقد بدأت التكهّنات على الفور بأن الموقع كان يضم منشأة نووية. ونفت سوريا هذه الاتهامات. وظلت إسرائيل والولايات المتحدة تلتزمان الصمت رسمياً، رغم أن مسؤولين أمريكيين تحدّثوا إلى وسائط الإعلام بشأن الموضوع، دون الإفصاح عن هويتهم. وقد تكلمت بقوة، مشيراً إلى أن أي دولة لديها معلومات تشير إلى أن المنشأة التي تم قصفها منشأة نووية ملزمة قانوناً بإبلاغ الوكالة عنها. ولكن لم يتقدم لنا أحد ببلاغ من هذا القبيل. وخلال الأسابيع الستة التي أعقبت القصف - وهي الفترة الأكثر أهمية للكشف عما بداخل المرفق - لم نتمكن من الحصول على أي صور عالية الدقة للمنشأة من السواتل التجارية.“

(تكلم بالعربية)

وهناك الكثير من المعلومات المفيدة، لكن سأتوقف هنا حتى يمكن للأعضاء شراء هذا الكتاب.

إن معظم ما تضمنه استنتاج الوكالة خلال ولاية المدير العام الحالي، السيد أمانو، بشأن الموقع في دير الزور قد استند إلى تلك الصور والتحليلات التي قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات بشأن مصداقية تلك المعلومات التي تلقتها الوكالة، آخذين بعين الاعتبار أنها قدمت من قبل دولة تتبع أجندة سياسية معادية لمصالح بلادي، سوريا، كما تعلمون جميعاً، وآخذين في الاعتبار أيضاً سوابق في هذا الصدد تتعلق بالملف العراقي الكارثي والتضليلي الذي أدى إلى غزو العراق وتدمير بنيته التحتية ونشر الإرهاب فيه وفي المنطقة. ثم جاءت النتيجة بعد ذلك بسنوات،

مع البلدان الأخرى بشأن التحديات المختلفة المتصلة باستخدام الطاقة النووية التي يلزم التصدي لها. وأمن وحياة وسلامة شعوب دول المنطقة جميعاً، وذلك تنفيذاً لقرارات الوكالة نفسها ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالسلاح النووي الإسرائيلي.

ومن أجل تشجيع استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية من الضروري أن نعزز الضمانات القائمة، ونكفل الأمان والأمن النوويين. ولذلك تدعو اليابان إلى إضفاء الطابع العالمي على البروتوكول الإضافي بهدف تعزيز هذه الضمانات. وستواصل اليابان العمل مع الوكالة من أجل تعزيز عالمية الاتفاقيات ذات الصلة وفعالية تنفيذها وتنمية الموارد البشرية.

وخلال الأعوام الستة الماضية، ظلت اليابان تعمل بفعالية من أجل تعزيز السلامة النووية، استناداً إلى الدروس المستفادة من حادثة محطة فوكوشيما داييتشي النووية لتوليد الكهرباء، بما في ذلك على نحو أساسي بإصلاح الهياكل التنظيمية في اليابان. وستواصل اليابان تبادل خبراتها المستمدة من الحادثة مع المجتمع الدولي وستسهم في تعزيز السلامة النووية في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك بالمساعدة في تطوير الهياكل الأساسية والموارد البشرية في البلدان التي تعمل على بناء محطات نووية جديدة لتوليد الكهرباء.

وتؤيد اليابان أيضاً الجهود التي يبذلها للنهوض بقدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على رصد البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وفي رصد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منها. وسنواصل تقديم تعاوننا الكامل معه ومع الوكالة.

وتؤيد اليابان تأييداً تاماً أنشطة الوكالة التي تساعد المجتمع الدولي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ عام ٢٠١١، ساهمت اليابان بأكثر من ٢٨ مليون دولار من خلال مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. ونحن ملتزمون بمواصلة دعم أنشطة الوكالة بشأن الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وسنبحث عن سبل لزيادة الاستفادة من خبرتنا ومعارفنا التقنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في الوكالة.

وأود أن أعرب عن تهنيتي الصادقة على نجاح المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي عقد في أبو ظبي هذا الشهر. إن اليابان عاقدة العزم على العمل

ويؤيد وفد أوكرانيا التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٦ (انظر A/72/221)، ومرفقاته ذات الصلة، ومشروع القرار A/72/L.6، المقرر أن يعتمد اليوم، الذي يسعدنا أننا شاركنا في تقديمه.

ويسرنا أيضا التأكيد على أن تقرير الوكالة يمثل تحليلا شاملا ومتوازنا بشكل جيد للإنجازات الرئيسية لعمل الوكالة خلال عام ٢٠١٦، فضلا عن الأولويات الرئيسية في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، التي حددتها الدول الأعضاء في الوكالة. وتشيد أوكرانيا بالعمل المهني الذي اضطلعت به الأمانة في إعداد أحدث تقرير سنوي للوكالة، الذي يستند إلى قواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة واتفاقات الضمانات الشاملة لفرادى الدول.

وفي ذلك الصدد، يود وفد أوكرانيا أن يجدد التأكيد على أن الإطار القانوني لتطبيق ضمانات الوكالة في أوكرانيا، بما في ذلك في إقليم أوكرانيا لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، يستند إلى اتفاق أوكرانيا للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق، وهو يمثل للقرار ٢٦٢/٦٨، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا"، والقرار ١٠/٧٠، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٤؛ والقرار ١٥٨/٧١، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ٢٠١٥. وتعتقد أوكرانيا أن التقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٦، الذي أعدته الوكالة وأقره مجلس محافظي الوكالة في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، يجدد التأكيد على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الوكالة في مواجهة مجموعة التحديات الحالية بموجب أحكام نظامها الأساسي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وبهذه الملاحظات، تود أوكرانيا أن تشكر الوكالة على تقريرها وتجدد التأكيد على استمرار دعمها القوي لأنشطة الوكالة في جميع مجالات ولايتها.

وهي تشكل انتهاكا صارخا وتجاهلا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللالتزامات الأخرى. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يستسلم إطلاقا للتهديد النووي من كوريا الشمالية وألا يقبل بكوريا الشمالية المسلحة نوويا. وعلى المجتمع الدولي أن يجدد عزمه على تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية باعتباره أساسا لإحلال السلام والأمن في شمال شرق آسيا.

وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود الوكالة للإعداد لاستئناف عمليات التفتيش في كوريا الشمالية، ونحث البلد بقوة على التحلي عن جميع برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق نزع السلاح النووي الذي يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية. ومن أجل حمل كوريا الشمالية على تغيير المسارات، على المجتمع الدولي أن يكون متحدا في جهوده للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية ممارسة أقصى قدر من الضغط على كوريا الشمالية.

وتؤيد اليابان خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار. وتشيد اليابان بالدور الأساسي للوكالة في رصد خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منها، وترحب بتنفيذ أطراف الخطة المطرد للالتزامات ذات الصلة بالمجال النووي.

إن اليابان، بوصفها دولة عضوا أصلية في الوكالة وبلدا رائدا في مجال الطاقة النووية، تؤكد مجددا التزامها بمواصلة تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعزيز نظام منع الانتشار النووي.

السيد ليشينكو (أوكرانيا): (تكلم بالإنكليزية): مع أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي أدلى به سابقا اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي في إطار هذا البلد من جدول الأعمال، فإنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

معارضتنا للتدابير الرامية إلى حظر أو تقييد حق الدول المشروع في الحصول على الطاقة النووية والتكنولوجيا والمعرفة المرتبطة بها واستخدامها للأغراض سلمية. ونرفض بشدة أي نوع من القيود وعمليات الحظر المفروضة على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا لاستخدامها في الأنشطة النووية للأغراض السلمية.

فالإدارة الفعالة للأمن النووي لا تسمح بعمليات الاستبعاد أو الإنتقائية. ويجب اعتماد المعايير الدولية للأمن النووي في إطار الوكالة، كنتيجة لمفاوضات شفافة وشاملة للجميع وومتعددة الأطراف بمشاركة جميع الدول. وتؤكد كوبا مجدداً على أنه ينبغي ألا يقلل من شأن الدور التنظيمي أو يخفى هذا الدور الذي تضطلع به الوكالة في السعي لاتخاذ نهج متفق عليها نحو تلك المسألة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاختتام الناجح للمؤتمر الدولي للوكالة بشأن الأمن النووي، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن الأمن النووي واتخاذ تدابير لتعزيزه من مسؤولية كل دولة.

وأودعت كوبا في تموز/يوليه صكوك انضمامها إلى اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، اللتين دخلتا حيز النفاذ بالنسبة لكوبا في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب ببدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي سيؤدي إلى تشجيع المزيد من الحماية للمنشآت والمواد النووية، والتصديق على الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتسهيل التعاون فيما بين الدول الأطراف على منع الجرائم ومكافحتها باستخدام المواد المشعة والنووية.

وترحب كوبا بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في جمهورية إيران الإسلامية. ونؤكد على أن خطة العمل الشاملة المشتركة مثال واضح على أن الحوار والمفاوضات هي السبل

السيدة فالينتي دياز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن كوبا تسلم بالإسهام الكبير الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق السلام والتنمية المستدامة، بما في ذلك مكافحة آثار تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي ومكافحة الأمراض. ونؤكد مجدداً على أنه ينبغي للوكالة أن تمنح الأولوية لتخصيص الجهود والموارد حسب استخدام التطبيقات النووية ونشرها بغية تحسين الأحوال المعيشية وتشجيع التنمية المستدامة والحماية البيئية.

ويسرنا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حافظت على توازن سليم فيما بين الركائز الثلاث في أعمالها. ونهنئ غرينادا، وهي بلد شقيق آخر في منطقة البحر الكاريبي، على إندماجها في عضوية الوكالة.

وتضطلع الوكالة وبرامجها للتعاون الفني بدور هام في تحقيق اتفاقين عالميين بعيدي المدى هما: اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويشكل برنامج الوكالة للتعاون الفني الوسيلة الرئيسية لتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأكدت هذه الحقيقة النتائج الممتازة للمؤتمر الدولي الأول بشأن برنامج التعاون الفني، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٧. ونؤيد عقد تلك المؤتمرات على أساس منتظم.

وتولي كوبا أهمية كبيرة للتعاون الفني في إطار الوكالة. ونؤكد على حالة العلاقات الممتازة بين الوكالة وبلدنا، التي تتجلى في الزيارة الناجحة إلى بلدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ التي قام بها المدير العام للوكالة، في سياق برامج الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة.

وتسلم كوبا بالإسهام الكبير لاستخدام التكنولوجيا النووية في المجالات الرئيسية للاقتصاد والمجتمع - مثل الصحة البشرية - مع الاهتمام الخاص ببرامج مكافحة السرطان، والأمن الغذائي، والزراعة، وحماية البيئة. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً

للدفاع الوطني ؛ وهو من الأصول الاستراتيجية الثمينة التي لا يمكن إطلاقا التراجع عنها أو مقايضتها بأي شيء في العالم.

ويكمن السبب الجذري للتهديد النووي السائد في شبه الجزيرة الكورية والحالة التي تخرج في أغلب الأحيان عن نطاق السيطرة في صميم التهديدات النووية والسياسات العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تجاهل تام لهذا الواقع، تقدم الوكالة تقريرا كل عام إلى الجمعية العامة يعجج بالتحيز والإجحاف، وينحاز إلى الولايات المتحدة وسياساتها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن غير المعقول أن تفتعل الوكالة خلافا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي ليست دولة عضوا في الوكالة، في تقريرها السنوي. ولم تثر أية جهة أخرى سوى الوكالة - بتحريض من الولايات المتحدة - الشكوك فيما يتعلق بالمنشآت النووية السلمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تسعينيات القرن الماضي واضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لترك عضوية الوكالة والانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعترف إطلاقا بالتقارير السنوية للوكالة أو القرارات التي يتخذها مجلس محافظيها وهي زاخرة بالتشويه والتحيز. ونحن نرفضها رفضا قاطعا. وإذا كانت الوكالة ترغب حقا في تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فعليها إذن أن تعارض الولايات المتحدة، وهي مجرم الحرب النووية الحقيقي وزعيم عصاة التهديد النووي.

وبسبب السياسات العدائية للغاية للولايات المتحدة وتهديدها النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن شبه الجزيرة الكورية تقف على حافة حرب نووية. وبالرغم من شواغل المجتمع الدولي الجدية، لا تزال الولايات المتحدة تجري سنويا تمارينها العسكرية المشتركة العدوانية بهدف شن هجوم نووي استباقي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حين تنقل أصولها الاستراتيجية إلى كوريا الجنوبية، بما في ذلك وسائل توجيه الضربات النووية .

الملائمة لحل الخلافات والتوصل إلى اتفاقات مرضية لجميع الأطراف المعنية. ونكرر التأكيد على أن تطبيق النهج الانتقائية التي تمنح الأولوية للانتشار الأفقي وتتجاهل الانتشار الرأسي ونزع السلاح لن تؤدي إلى القضاء على التهديد الذي تمثله الهجمات الإرهابية باستخدام المواد النووية. ونؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نشعر بالأسف لأن المؤتمر المزمع عقده لذلك الغرض لم يعقد بعد.

وفي الختام، تمنى كوبا المدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، على إعادة تعيينه لفترة إضافية، مما يشكل اعترافا بقيادته في تعزيز التطبيقات النووية والتعاون الفني للوكالة تحت شعار تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية.

السيد جا سونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشير إلى أن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221) والإلحاح على عقد هذه الجلسة يقدمان صورة مشوهة بشكل خطير للواقع فيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ويود الوفد أن يوضح موقفه.

إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية نتاج للسياسة العدائية والتهديدات النووية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والولايات المتحدة مسؤولة تماما عنها. فلو لم تكن الولايات المتحدة تقوم بإنفاذ سياسات عدائية لأكثر من ٧٠ عاما ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - منذ يوم تأسيس بلدنا - ولو لم تكشف تلك السياسات بالابتزاز النووي والتهديدات السافرة، لما كانت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية قد نشأت في المقام الأول.

وبالنسب للشعب الكوري، الذي عانى من اضطرابات الحرب الكارثية التي سببتها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية، يشكل الردع القوي خيارا استراتيجيا لا غنى عنه

ففيما يخص برنامج التعاون التقني، يرحب وفد بلدي بالمبادرة التي اتخذتها الوكالة لعقد المؤتمر الدولي الأول من نوعه بشأن برنامج التعاون التقني للوكالة، الذي انعقد في فيينا هذا العام، وكان فرصة هامة للتطرق لإسهامات التكنولوجيا واستخدامات الطاقة الذرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيقاتها. ونتمنى ترقية هذه المبادرة وتنظيمها على شكل مؤتمر وزاري قد تعزز ومضاعفة التعاون التقني فيما بين الدول الأعضاء.

ونظرا للدور الذي يتوقع أن تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامجها للتعاون التقني على مدى السنوات القليلة القادمة، فإن بلدي، الذي يدفع مساهماته المالية بصورة منتظمة في إطار الميزانية العادية للوكالة وكذا صندوق التعاون التقني، يدعو إلى تخصيص موارد مالية مضمونة وكافية يمكن التنبؤ به من أجل السماح للوكالة بالوفاء بالتزاماتها المستقبلية، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأود أن أتطرق هنا لبعض الجوانب التي يوليها بلدي أهمية خاصة.

ففي إطار البرنامج الوطني لمكافحة السرطان، تواصل الجزائر جهودها في إدماج واستخدام التطبيقات والتقنيات النووية الجديدة في ميدان الصحة. وهذا من أجل تشخيص ومعالجة هذا المرض المستعصي.

وفي هذا الصدد، عزز بلدي أنشطته المتعلقة بتكوين وتدريب الفيزيائيين الطبيين والموظفين المؤهلين في مجال الحماية من الإشعاعات. وهذا تطبيقا لخطة العمل التي تم اعتمادها تبعا للتوصيات التي قدمتها الوكالة من خلال البعثتين اللتين نفذتهما الوكالة في الجزائر. كما قامت الجزائر بتطوير المرافق المخصصة للتدريب وصيانة التجهيزات والمعدات النووية، وذلك بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه المرافق تقوم بتنظيم برامج تدريبية دورية، بما في ذلك البرامج الموجهة إلى الدول الأفريقية بصفة عامة.

واختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيازة الأسلحة النووية لحماية سيادتها وحققها في الوجود والتنمية من السياسات العدائية والتهديدات النووية للولايات المتحدة. وهي متمسكة بقوة بالخط الاستراتيجي المتمثل في المضي قدما بالبناء المتزامن لاقتصادها وقوتها النووية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تضع أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية على طاولة المفاوضات تحت أي ظرف من الظروف ما لم يتم القضاء التام على السياسات العدائية للولايات المتحدة والتهديد النووي الذي تمثله لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهي ستظل متمسكة بشدة بمبدأ تزامن تطوير الجبهتين - تحت الراية الدائمة للدفاع عن السلام - ومواصلة السير مباشرة - وبدون أدنى انحراف - إلى نهاية الطريق الذي اختارته من تلقاء نفسها. وستقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية تتحلى بالمسؤولية، إسهاما إيجابيا في ضمان السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي سائر أرجاء العالم.

السيد بصديق (الجزائر): سيدي الرئيس، في البداية اسمحوا لي بأن أهنئكم على إدارتكم الجيدة لأشغال جلستنا، معربا في نفس الوقت عن استعداد وفد بلدي للعمل من أجل ضمان نجاح أشغالنا. كما أعرب عن تهانينا الحارة للسفير يوكا أمانو، على أثر إعادة انتخابه لعهددة جديدة على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنيا له كل التوفيق في مهامه.

وأخذ وفد بلدي علما بالتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٦ (انظر A/72/221)، الذي يتضمن استعراضا لأنشطة الوكالة وإنجازاتها في المجالات الرئيسية المتعلقة بالتعاون التقني والتكنولوجيا النووية والسلامة والأمن النوويين، وكذا بيان الضمانات.

ونظرا لأهمية المواضيع التي تناولها التقرير، يود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية.

للاضمام العالمي إلى مجمل الصكوك القانونية الدولية المعنية بالأمن النووي.

وعلى الصعيد الوطني، ووفقا لالتزاماته الدولية، يؤيد بلدي مختلف التوصيات ذات الصلة بالأمن النووي عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية، بما في ذلك إنشاء مركز للتدريب والدعم في مجال الأمن النووي، يكون له اختصاص إقليمي يمكنه من الإسهام في الشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي قصد تبادل المعلومات والمعرفة في هذا المجال. وعلى العموم، فإن المقاربة التي اتبعتها الجزائر في مجال الأمن النووي تعتمد على مسار تدريجي وتطوري يتكيف مع السياسات الوطنية الخاصة بتطوير الأنشطة النووية، مع مراعاة الأولويات والأهداف الوطنية المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، وكذا الالتزامات الدولية الأخرى في هذا المجال.

وتعتبر الجزائر نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا أساسيا في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مؤكدة على الطابع العالمي لهذا النظام. كما تأخذ الجزائر علما بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار تعزيز فعالية هذا النظام وتحث الوكالة على مواصلة هذه الجهود في نطاق الامتثال الصارم لولايتها وللمهام الموكلة إليها.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبقى بمثابة الإطار القانوني الأمثل لضمان الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وذلك في إطار اتفاقات الضمانات الشاملة. وفي هذا السياق، يعرب وفد بلدي عن ارتياح الجزائر لعلاقات التعاون والثقة المتبادلة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار تنفيذ أحكام اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بالجزائر.

إن اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل عنصرا بالغ الأهمية في مسار الجهود الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار النوويين وعاملا أساسيا في حفظ السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الشأن، تجدد الجزائر تأكيدها على أولوية دخول هذه

كما تم الانتهاء من وضع البرنامج الوطني ٢٠١٨-٢٠٢٣ في أيلول/سبتمبر الماضي، وذلك بالتعاون مع القطاعات الوطنية المعنية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويواصل بلدي بذل المزيد من الجهود المعتبرة من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين الدول الأفريقية، ضمن الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين.

وفي هذا الإطار، فإن المراكز الإقليمية الأربعة التابعة لهذا الاتفاق المتواجدة في الجزائر والناشطة في مجالات التدريب من أجل الحماية من الإشعاع النووي والطبي النووي وسلامة الأغذية تعمل على تنفيذ هذه البرامج الإقليمية.

وتولي الجزائر أهمية قصوى لمسائل السلامة والأمن النوويين. وفي هذا السياق، نثمن جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال، وبخاصة لأن خبرتها تعتبر أساسية للاستثمار في تعزيز الإطار الدولي للسلامة والأمن النوويين. وتحدد الجزائر التأكيد على موقفها المبدئي، حيث أن المسؤولية عن السلام والأمن النوويين في إقليم دولة ما تقع أساسا على عاتق هذه الدولة.

ويؤكد وفد بلدي على أن التدابير الخاصة بتعزيز السلامة والأمن النوويين يجب ألا تعيق التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية أو تحد من أولويات برامج التعاون التقني الذي تحدده الوكالة. ومن جهة أخرى، تبذل الجزائر جهودا حثيثة في سبيل تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلامة من الإشعاعات من خلال وضع نظام رقابة صارم لاستخدام أجهزة الإشعاع الذري وكذا إصدار قانون وكذا التنظيمات التي تعزز الوقاية من المخاطر الإشعاعية والنووية.

كما ترحب الجزائر ببدء النفاذ خلال عام ٢٠١٦ للتعديل الخاص باتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، التي صادقت عليها الجزائر وعلى تعديليها، مثلما صادقت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، مؤكدة على الأهمية القصوى

السيد مرزوق (العراق): في البداية، يود وفد بلدي الإعراب عن خالص تقديره للجهود المبذولة في إعداد التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يتضمن استعراضا لإنجازات الوكالة وأنشطتها خلال عام ٢٠١٦.

إن حكومة بلدي وبالرغم من التحديات التي تواجهها، المتمثلة في محاربة عصابات داعش الإرهابية، اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية التي تخص مجال العمل النووي والإشعاعي، ومن بينها إصدار قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية رقم ٤٣ لعام ٢٠١٦. وتعمل الحكومة حاليا على استكمال الخطوات اللازمة لتشكيل هذه الهيئة. كما شرعت السلطات المختصة في تقييم الوضع للمرافق التي كانت تحتوي على المواد الخطرة، وبالأخص المواد والمصادر المشعة في المناطق التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية.

وعلى صعيد ذي صلة، أقرت الحكومة العراقية المبادئ الأساسية للسياسات الوطنية لإدارة النفايات المشعة، إذ يسعى العراق للتخلص الآمن من النفايات المشعة التي نتجت عن برنامج تصفية المواقع النووية المدمرة السابقة، والمواد الناتجة عن المنشآت الطبية والصناعية والنفطية.

وفي إطار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقع العراق على وثيقة إطار التعاون الوطني، التي تغطي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، وهي تعد من الوثائق المهمة لتنظيم العمل بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بتنفيذ التزامات العراق الدولية، صادق العراق على اتفاقية الحماية للمواد والمرافق النووية والاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال اللجان المختصة، التي تم تشكيلها لمتابعة الأحكام الواردة فيهما.

المعاهدة حيز التنفيذ، داعية جميع الأطراف الموجودة خارجها إلى الانضمام إليها بدون تأخير.

إن أحكام معاهدة عدم الانتشار النووي تضمن للدول الأطراف الحق في تطوير الطاقة النووية وانتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ولا يمكن المساس أو التشكيك في هذا الحق بمبررات أخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين، علما بأن هذه المسائل تعالج في إطار الصكوك الدولية الملزمة ذات الصلة.

وباعتبار الجزائر طرفا في معاهدة بليندايا المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، فإنها تؤكد على التزامها الراسخ بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم، لما تمثله هذه المناطق من أهمية بالغة في توطيد السلم والأمن الدوليين ولإسهامها في تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتعتبر الجزائر مجددا عن إنشغالها وقلقها العميقين أمام العراقيل التي تحول دون تنفيذ قرار إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منذ المصادقة عليه في عام ١٩٩٥، وكذا عدم إحراز أي تقدم ملموس في هذه القضية المحورية، مما يشكل تهديدا صريحا لأمن وسلامة المنطقة والعالم ككل.

وانطلاقا من قناعاتها، شاركت الجزائر في المفاوضات الخاصة بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تعتبر مساهمة إضافية في مسيرتنا نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. وكانت الجزائر من الدول الموقعة على هذه المعاهدة قصد تخليص العالم من خطر الأسلحة النووية.

وفي الختام، أغتنم الفرصة لأهنئ الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية المعروفة بـ "ICAN" على تكريمها بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧ تنويجا لجهودها الحثيثة من أجل لفت الانتباه إلى التبعات الكارثية لاستخدام السلاح النووي، وكذا التوصل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية.

البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف لما يمثله هذا الحق من تطوير برامج التنمية، وبخاصة في الدول النامية، بدون معوقات أو احتكار من قبل مجموعة محددة وفرض شروط إلزامية دولية تمس مصالح الدول.

السيد خايمي كالديرون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):
في البداية، أود أن أشكر المدير العام يوكيا أمانو على تقديمه تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/72/221) عن أنشطتها خلال عام ٢٠١٦، وأن أعرب له عن تهاني حكومة السلفادور على إعادة تعيينه بصفته المدير العام للوكالة. ونأمل أن يواصل أعماله الدؤوبة على رأس الوكالة.

إن مشروع القرار A/72/L.6، بشأن تقرير الوكالة، الذي تعتمد الجمعية العامة كل عام، يستند إلى الاتفاق بين الأمم المتحدة والوكالة المبرم في عام ١٩٥٧ ويجدد التأكيد على دور الوكالة الذي لا غنى عنه في التشجيع على تطوير الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والحفاظ على نظام للتحقق والأمان النووي.

ويعتقد وفد بلدي أن هذه تمثل فرصة فريدة لاطلاع الجمعية على أنشطة الوكالة خلال السنة المشمولة بالتقرير، وإتاحة فرصة للدول الأعضاء للمشاركة في أعمال الوكالة المستمرة ودعم هذه الأعمال. كما نرحب بالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة في دورته الحادية والستين، المعقودة في فيينا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي ذلك السياق، يسلم بلدي بالحق السيادي في تطوير التكنولوجيا النووية واستخدامها حصراً للأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نؤكد مجدداً على التزامنا بالعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل باعتباره الضمان الحقيقي الوحيد لتحقيق السلام والأمن والاستقرار الدولي. وفي السياق العالمي، على البلدان أن تواصل تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا النوويين للأغراض

ويبقى برنامج التعاون التقني في مجال ترويج ونقل التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام في الدول النامية إحدى وظائف الوكالة الرئيسية المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وهذا البرنامج مسؤولية مشتركة تقع على كاهل الوكالة والدول الأعضاء التي يعد تضافر جهودها ذا تأثير حاسم على نجاح البرنامج القائم على أساس احتياجات ومتطلبات الدول، الذي يتطلب توفير الموارد لأنشطته الترويجية لضمان أن تكون موارد صندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ومتناسبة مع الموارد المخصصة لسائر أنشطة الوكالة الأخرى المنصوص عليها في النظام الأساسي.

إن حكومة بلدي تؤمن بأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل تعتبر من الخطوات الأساسية التي تسهم في أمن واستقرار المنطقة؛ إذ أن التطورات الحساسة والخطيرة التي تشهدها الساحة الدولية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتطلب العمل الحثيث للمضي قدماً في إنشاء هذه المنطقة.

وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلدي مجدداً على أهمية الدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والدول الثلاث الوديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عقد مؤتمر لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، استناداً إلى قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وخطة العمل الواردة في وثيقة المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

ويرى العراق أن شروع إسرائيل بنزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل ضرورة مهمة وملحة للغاية لإنشاء هذه المنطقة. كما نود التأكيد على أن تطوير

السلمية حصرا ومنع انتشار الأسلحة النووية، بغية تقديم إسهام مستمر في التنمية المستدامة والسلام العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل رفع الجلسة، أود

أن أبلغ الأعضاء بأن نظر الجمعية في البند الفرعي (أ) من البند ١١٤ من جدول الأعمال، المعنون "انتخاب عشرين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق"، والبند الفرعي (و) من البند ١١٥ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات"، الذي كان مقرر أصلا في يوم الجمعة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قد تأجل إلى موعد لاحق، يعلن فيما بعد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ويدرك بلدي فوائد التكنولوجيا النووية لشعوب العالم، ليس فيما يتعلق بتوليد الكهرباء فحسب، بل أيضا في مجالات أخرى مثل الرعاية الصحية، والزراعة، وسلامة الأغذية، والبيئة، والبحوث. ولذلك نعتقد اعتقادا جازما بأنه بالعمل معا والتعاون وإقامة علاقات التآزر فيما بين البلدان من أجل الاستخدامات المناسبة والسلمية للتكنولوجيا النووية، يمكن تحقيق نتائج ممتازة تعزز التنمية العلمية من أجل سكان بلداننا. وفي ذلك الصدد، من الضروري كفالة أن تعمل البلدان بالترافق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي يتسنى استخدام الطاقة النووية لتحسين تغطية الرعاية الصحية وجودتها، وإنتاج الأغذية وتوزيعها والوقاية من الآثار السلبية لتغير المناخ والتخفيف من حدتها، فضلا عن تحسين النهج الذي نتخذه نحو مواجهة الكوارث الطبيعية، ضمن مجالات أخرى ذات أولوية عليا، يمكنها جميعا أن تساعد على تحقيق التنمية البشرية الحقيقية.

وتقدر السلفادور استمرار الدعم القيم للغاية المقدم للوكالة في تنفيذ استخدامات الطاقة الذرية في التكنولوجيا والعلم وتعزيز هذه الاستخدامات، مما يمكننا من إحراز تقدم كبير في تلك المجالات، ونأمل أن نواصل تعزيز تعاوننا الثنائي مع الوكالة، اعترافا بالقيمة المضافة الكبيرة التي تقدمها لنا كمنظمة. إننا في الوقت الحالي بصدد وضع الإطار البرنامجي لبلدنا للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣، مواصلة للتعاون بين السلفادور والوكالة الذي سيمكننا من المضي قدما بمواءمة أولويات حكومتنا مع أعمال الوكالة.

وأخيرا، نؤكد مجددا على التزامنا الثابت بمواصلة العمل مع الوكالة، ونناشد الدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم لأنشطة الوكالة.